

إحترام .. الحرية الشخصية .. لأسرى الحروب

(الأسرى الكويتيون نموذجا تطبيقيا)

دراسة مقارنة فى الشرائع السماوية والقانون الوضعى

**تأليف
الدكتور**

محمود صالح العادلى

مدرس القانون الجنائى

كلية الشريعة والقانون بطنطا

جامعة الأزهر (مصر)

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م



إحترام... الحرية الشخصية... لآسرى الحروب

(الآسرى الكويتيون نموذجا تطبيقيا)

دراسة مقارنة فى الشرائع السماوية والقانون الوضعى

**تأليف
الدكتور**

محمود صالح العادلى

مدرس القانون الجنائى

كلية الشريعة والقانون بطنطا

جامعة الأزهر (مصر)

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ﴾
سُورَةُ مُحَمَّدٍ /

﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا
وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ (١٦٥)

سُورَةُ الْبَقَّةِ

صدق الله العظيم

دكتور
محمد صالح العارفي
مدرس القانون الجنائي
جامعة الأنبار

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
وكل نسخة غير مختومة تعتبر مسروقة ويتحمل
طابعها وموزعها وحاملها المسؤولية الجنائية
والمدنية.

المؤلف

إهداء

أهدى - وهذا شرف للمُهدى - هذه الدراسة .

- ☆ إلى روح كل شهيد كويتي - وكل شهيد آخر - اغتالته يد الغدر الأثمة .. نتيجة تهور مَنْ يحتسبون - فى غفلة من التاريخ - على الأمة العربية والإسلامية ..
- ☆ إلى كل بطل كويتي نالته يد الغدر الدنسة بسوء فى حرите أو فى جسده ..
- ☆ إلى كل أسير كويتي مازال يعاني قيود الأسر إشباعاً لحاجة نفس بشرية مريضة .. لاتعرف سوى إراقة الدماء .. كطريق للوصول لأهدافها غير المشروعة ..
- ☆ إلى الشعب الكويتي الحبيب وقياداته .. الذين كشفت محنة الحرب عن معدنهم الأصيل ، فخرجوا جميعاً منها .. أكثر صلابة .. وأكثر تماسكاً .. من أجل كويت جديد .. كويت مابعد التحرير ..

المؤلف

أول مايو ١٩٩٤م

مصر (طنطا) فى :
٢٠ ذى القعدة ١٤١٤هـ

مقدمة

احترام .. الحرية الشخصية للإنسان .. ضرورة :

.. الحرية هي أثنى شيء في الحياة . وهي تعنى الخلو من القيد، واستقلال الإرادة^(١). فالحرية تعنى انعدام العوائق أمام ممارسة الشخص لحياته، وهي أيضاً إنماء للكرامة^(٢). نظراً لأن هذه الممارسة تتحرر من تحكم الغير فيها : سلباً بالمنع المطلق للممارسة، أو إيجاباً بتحديد القدر المسموح من هذه الممارسة، وكيفية حصولها، والإطار الزماني والمكاني، لتلك الممارسة .

... فالحرية - بعبارة أخرى - هي ذلك الحق الذي لا يتقادم، ويخول كل إنسان القدرة في أن يعمل أو يمتنع عن العمل ، وفقاً

(١) للمزيد ، راجع : الاستاذ عبد المعز نصر - في معجم العلوم الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٥ - ص ٢٢٩ ، كلمة "حرية" .

(٢) في هذا المعنى :

الدكتور نعيم عطية - في النظرية العامة للحرية الفردية - رسالة دكتوراه (مطبوعة) - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م - ص ٢٣ .

لإرادته هو، لاوفقاً لإرادة أخرى، كما يخول هذا الحق للإنسان القدرة على استخدام كفاياته في صنع مايراه نافعاً أو ممتعاً له، وأن يفكر ويعلن تفكيره، وأن يستمتع بكل ما لا يحرمه القانون^(٣) .

... وإذا كانت القوانين الوضعية تحرص على احترام الحرية

الشخصية للإنسان، فما ذلك سوى - إن صح التعبير - "اقتباس" بسيط ومحدود ، لما قرره الشرائع السماوية، في هذا الشأن .

.. ففي الشريعة اليهودية ، جاء في سفر أشعياء :

"٦٠ أَلَيْسَ هَذَا صَوْنًا أَخْنَارُهُ حَلٌّ تَبَرُّدِ الشَّرِّ. فَكَّ عُنْدَ النَّيْرِ وَإِطْلَاقَ

الْمَسْخُوفِينَ أَحْرَارًا وَقَطَعَ كُلَّ نَيْرٍ"
(الإصحاح ٦/٥٨)

CHALLAMEL "A." :

(١) راجع :

Historie de la liberrte en France depuis les
origines jusqu'en nous jours, vol. I, p. 1 .

وأيضاً : الدكتور رياض رزق الله شمس - الحرية الشخصية في

التشريع الجنائي المصري - ضمانها كما هو، وكما يجب أن يكون -

رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) -

... وفى المسيحية ، جاء على لسان السيد المسيح أن الله :

"رُوحُ الرَّبِّ عَلَيَّ لِأَنَّهُ مَسَعَنِي لِأُبَشِّرَ الْمَسَاكِينَ أَرْسَلَنِي لِأَشْفِيَ الْمُنْكَرِمِينَ الْقُلُوبِ
لِأَنَادِيَنِي لِلنَّاسُورِينَ بِالْإِبْطِلَانِ وَلِلْعَمَى بِالْبَصَرِ وَأَرْسَلَ الْمُتَعَمِّقِينَ فِي الْخُرْبَةِ"

(إنجيل لوقا : الإصحاح ٤/١٨)

- ومن رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنثوس ، نقرأ :

"أَقُولُ الصَّغِيرُ. لَيْسَ ضَمِيرُكَ أَنْتَ بَلْ ضَمِيرُ الْآخِرِ. لِأَنَّهُ لِمَاذَا يُحْكَمُ فِي حُرِّيَّتِي مِنْ
ضَمِيرِ آخَرٍ."

(الإصحاح ١٠/٢٩) (٤)

- كما جاء بمجموع الشرع الكنسى :

"... لكل إنسان أن يمارس حقه من حرية الإرادة وهى هبة

من الله" (٥) .

(٤) وانظر أيضاً : رسالة بولس الثانية إلى أهل كورنثوس (الإصحاح ٣/

١٧) ، رسالة بولس إلى أهل غلاطية (الإصحاح ٤/٢) ، (الإصحاح

١/٥ ، ١٣) ، رسالة يعقوب (الإصحاح ١/١٥) (الإصحاح ٢/١٢) ،

رسالة بطرس الأولى (الإصحاح ٢/١٦) رسالة بطرس الثانية

(الإصحاح ٢/١٩) .

(٥) انظر : الأرشمندريت / حنانيا الهاس كساب - مجموع الشرع الكنسى

- منشورات النور - بيروت - لبنان - ص ٧٠٠ .

... وفى الإسلام، لمجد قمة الاهتمام بحماية الحرية

الشخصية، فالإسلام اهتم بتقرير كرامة الإنسان ، وعلو منزلته. فأوجب احترام شخصيته وعدم امتهانها. إذ يضع الإسلام الإنسان فى أعلى منزلة وأسمى مكانة ، كما دعا إلى احترام الإنسان وتكريمه والمحرص على مشاعره. بل إن الإسلام اعتبر الاعتداء على إنسان واحد بمثابة اعتداء على المجتمع كله ، كما اعتبر رعاية إنسان واحد فى منزلة رعاية المجتمع كله. إذ يقول عز وجل : " مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا " سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣٢ /

... أضيف إلى ذلك أن الإسلام حرص على تقرير "حق الإنسان فى الأمن" ، أى فى كفالة سلامة شخصه وعرضه وماله، إذ لا يجوز الاعتداء عليه أو تحقيره أو تعذيبه، أياً كان مصدر ذلك. (٦) أى سواء أكان من الأفراد أو من الدولة ، التى ينتمى إليه الفرد أو من دولة أخرى ، من باب أولى .

(٦) فى هذا المعنى : الدكتور عبد الحكيم حسن العيلى - الحريات العامة

فى الفكر السياسى فى الإسلام - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه

مطبوعة - دار الفكر العربى بالقاهرة - ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م - ص ٣٦٣.

إذ يقول الرسول ﷺ : "لا تؤذوا المسلمين و لا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم فإن من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع الله عورته" (٧) - كما روى أن النبي ﷺ كان يقسم قسماً فأقبل رجل فأكب عليه فطعنه رسول الله ﷺ بعرجون كان معه فجرح وجهه، فقال رسول الله ﷺ : (تعال فاستقد) فقال : بل عفوت يا رسول الله. (٨).

عدم تقييد حريات الأفراد إلا لضرورة :

إذا كانت تلك مكانة الحرية الشخصية ، فإن الشرائع السماوية - ومعها القوانين الوضعية - حرصت كل الحرص على عدم تقييد حريات الأفراد إلا لضرورة قصوى ، وفي أضيق نطاق ممكن، سواء تعلق الأمر بالقانون الداخلى - أى الذى يحكم العلاقات داخل دولة

(٧) البخارى (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى - المتوفى سنة ٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م) - صحيح البخارى دار الشعب القاهرة - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م - كتاب الحدود - ص ١٩٨ .

(٨) ابن تيمية (شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد الحرانى المعروف بابن تيمية - المتوفى ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م) - السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية - المطبعة السلفية - بالقاهرة - ١٣٨٧ هـ - ص ٦٥ وما بعدها .

ما - أم القانون الخارجى "القانون الدولى العام"، أى الذى يحكم العلاقات بين أشخاص القانون الدولى .

ويتفق القانون الدولى العام مع الشرائع السماوية فى تقرير مبادئ أو أحكام عامة تكفل احترام الحرية الشخصية لأسرى الحروب ولا تسمح بالمساس بها إلا فى أضيق نطاق، ولضرورة قصوى . ومن أبرز هذه الأحكام مايلى :

- (١) عدم جواز الأسر إلاّ فى حرب دفاعية .
- (٢) تقرير حقوق للأسير تحفظ كرامته بوصفه إنساناً.
- (٣) الانحياز نحو استرداد الأسير لمخبرته فى أسرع وقت ممكن .

غير أن الشريعة الإسلامية اختصت بحكم متميز، تصل بعدم جواز الأسر إذا كان القتال بين طائفتين من المسلمين .
وسنعرض لهذه الأحكام الأربعة (فى فصل أول) ، ثم نوضح مدى انطباق هذه الأحكام على (الأسرى الكويتيين) فى حرب الخليج الثانية ، التى شنها العراق (الشقيق) فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ (فى فصل ثان) .

الفصل الأول الأحكام العامة لأسرى الحروب

(١) القتال بين طائفتين من المسلمين لا يبيع احتجاز أسرى :

الإسلام لا يقر الحرب بين طائفتين من المسلمين ، وبه فإنه لا يجوز احتجاز أسرى طائفة تحت يد الطائفة الأخرى ^(٩) . لأن ما بنى على باطل فهو باطل أيضاً . إذ يقول الله تعالى : " وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفْتِنُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ "

سُورَةُ الْحُجُرَاتِ

(٩) الكاسانى (الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى - المتوفى ٥٨٧ هـ / ١١٩١ م) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع - المطبعة الجمالية بالقاهرة - ١٣٢٨ هـ - ج ٧ ص ١٤١ .
وأيضاً : الشيخ محمد الخضرى - تاريخ التشريع الإسلامى - المكتبة التجارية - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٥٩ وما بعدها .
الدكتور عبد الحكيم حسن العيلى - المرجع السابق - ص ٣٣٨ .

وجلى من ذلك، أن القتال بين المسلمين غير جائز، الأمر الذى لا يصح معه الحديث عن جواز احتجاز أسرى من أى الطائفتين الذين اقتتلوا .

... يؤيد هذا ويؤكد ، من السنة النبوية الشريفة، ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : " لما قسم رسول الله ﷺ سبايا بنى المصطلق وقعت جويرة بنت الحارث فى السبى لثابت ابن قيس بن شماس أو لابن عم له، فكاتبته على نفسها وكانت امرأة حلوة ملاحه ، فأتت رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إني جويرة بنت الحارث ابن أبى ضرار سيد قومه، وقد أصابنى من البلاء ما لم يخف عليك ، فجئتك أستعينك على كتابتى، قال فهل لك فى خير من ذلك، قالت وما هو يا رسول الله؟ قال أقضى كتابتك واتزوجك، قالت نعم يا رسول الله ، قال قد فعلت، قالت وخرج الخبر للناس أن رسول الله ﷺ تزوج جويرة بنت الحارث فقال الناس أصهار رسول الله ﷺ فأرسولا ما بأيديهم قالت فلقد أعتق بتزويجه إياها مائة أهل بيت من بنى المصطلق فما أعلم امرأة كانت أعظم

بركة على قومها منها" (رواه أحمد ، واحتج به فى رواية محمد ابن الحكم) (١٠) .

وعليه ، فإنه إذا كان الزواج من إحدى الأسيرات نتج عنه فك أسر عشيرتها (وهم لم يسلموا بعد) ، فإنه من باب أولى لا يصح احتجاز أية أسرى متى كان القتال بين طائفتين من المسلمين بحسب الأصل .

(٢) عدم جواز الأسر إلا فى الحروب الدفاعية :

الحرب - بوجه عام - هى صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول (١١) ، وتستهدف الحروب الدفاع عن حقوق أو مصالح الدول المتحاربة . ولقد فرق فقهاء القانون الدولى العام - قديماً - بين الحروب المشروعة *Guerre juste* والحرب غير المشروعة *Guerre injuste* . ولقد سادت هذه التفرقة منذ العصور الوسطى ،

(١٠) انظر نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشوكانى (محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥هـ) - مكتبة دار التراث بالقاهرة - الجزء الثامن ص ٣ وما بعدها .

(١١) والحرب لغة: هى القتال بين فئتين (مؤنثة وقد تذكر على معنى القتال) انظر مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - الطبعة الثالثة القاهرة - الجزء الأول - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م - ص ٧ كلمة "حربة" .

تحت تأثير الإيمان بالدين المسيحى، و ببعض الاتجاهات الفلسفية المناهضة للحرب. والحرب تكون غير مشروعة، إذا استهدفت اغتصاب إقليم أو حق لدولة أخرى معترف بوجودها ، فى حين تكون الحرب مشروعة متى استهدفت الدولة التى تخوضها - أو بالأدق، التى تبدأها- للدفاع عن حقوقها ومصالحها الأساسية. (١٢) ولا جدال فى نظرنا - فى أن المسيحية ديانة تسامح ومحبة ؛ إذ جاء بإنجيل "متى" على لسان السيد المسيح - عليه السلام - أثناء عظته على الجبل :

"أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ . بَارِكُوا لَاعْدِيَكُمْ . أَحْسِنُوا إِلَى مَبْغِضِكُمْ . وَصَلُّوا لِأَجْلِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ
إِلَيْكُمْ وَبَطَرُ قُوَّتِكُمْ"
(الإصحاح ٥/٤٤)

وجاء أيضاً فى إنجيل (متى) :

"طوبى لِمَن يَصَانِي السَّلَامَ" (م١٢) . (الإصحاح ٥/٩)

(١٢) للمزيد راجع الدكتور محمد حافظ غانم - مبادئ القانون الدولى العام

- دار النهضة العربية - بالقاهرة - ١٩٦٩ - بند ٣٥٨ ص ٧١٣ .

(م١٢) طوبى لغة : بمعنى كل مستطاب فى الجنة من بقاء بلا فناء وعز بلا

زوال ، وغنى بلا فقر . راجع: المعجم الوسيط - السابق - الجزء الثانى

- ص ٥٩٤ كلمة "طاب" :

وبه فإن التفرقة بين الحرب المشروعة وغير المشروعة تنسجم
تماماً مع روح الشريعة المسيحية .

كما أن هذه التفرقة تتوافق - أيضاً - مع روح الشريعة
اليهودية . إذ جاء في سفر أشعيا : :

"الْبَشِيرُ الْخَيْرِ بِالسَّلَامِ الْبَشِيرُ بِالْخَيْرِ" (الإصحاح ٥٢/٧)


وفي سفر زكريا :


"فَأَجِبُوا أَنْتُمْ وَالسَّلَامَ" (الإصحاح ٨/١٩)

وذا التفرقة نجدتها في الإسلام ، الذي لم يشرع الحرب لذاتها
أو لمجرد العدوان على الآخرين ، وإنما شرعت بهدف حماية الدعوة
الإسلامية ، وأيضاً للدفاع عن النفس فهي حروب دفاعية وليست
هجومية (١٣) .

فالحرب في الإسلام تكون مشروعة في حالتين :

(١٣) للمزيد راجع: الدكتور عبد الحكيم حسن العبلي - المرجع السابق -

(أ) الدفاع عن النفس وعن الدعوة الإسلامية. إذ يقول عز وجل: "أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلُمًا وَإِنَّا اللَّهُ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ"  سُورَةُ الْحَجَّجِ

(ب) الإغاثة الواجبة لأمة إسلامية ، أو حليف غير قادر على الدفاع عن نفسه (١٤). إذ يقول الله سبحانه وتعالى :
" وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ " سُورَةُ النَّسَاءِ / 

... ومن البدهي أن تتغاير الآثار التي تترتب على نوعي الحرب المشار إليهما. ولقد فطن فقهاء الشريعة الإسلامية إلى ذلك، فقرروا عدم ترتيب آثار الحرب المشروعة على الحرب غير المشروعة. ومن ذلك عدم جواز احتجاز أسرى من أبناء الدولة المعتدى عليها (١٥) مع مراعاة أن الفرض أنها دولة غير إسلامية .

(١٤) الأستاذ محمد عبد الله دراز - القانون الدولي في الإسلام - مجلة الجمعية المصرية للقانون الدولي - سنة ١٩٤٩ - المجلد الخامس - ص ٤ .

(١٥) راجع : الدكتور عبد الحكيم حسن العيلي - المرجع السابق - ص ٣٣٨ .

وفى القانون الدولى العام ، يذهب جانب من فقهاء^(١٦) - ونحن معهم فى ذلك - إلى أن تأكيد مبدأ عدم مشروعية الحرب يقتضى القول بأن الجماعة الدولية يتعين عليها أن تقف من الدول المعتدية فى موقف شبيه بموقف الدولة من الثوار، الأمر الذى يجرد المعتدى من حقوق المحارب فى وقت الحرب؛ فليس له مصادرة الممتلكات الأجنبية عنه - أى عن المحارب- ولا يملك مصادرة السفن التجارية فى أعالي البحار، ويتعين على المعتدى أن يدفع تعويضات كاملة عما نتج من أضرار لحقت بالأرواح أو الأموال^(١٧).

كما أنه ليس - حسبما نرى - للدولة المعتدية من باب أولى أن تحتجز لديها أسرى من رعايا الدولة المعتدى عليها ... لأن القول بغير ذلك، يصطدم مع القاعدة القانونية التى تقرر عدم جواز استفادة الشخص المخطئ من خطئه ، إذ كيف تكون الدولة معتدية،

(١٦) انظر : الأرشمندريت / حنانيا الياس كساب - مجموع الشرع الكنسى

- منشورات النور - بيروت - لبنان - ص ٧٠٠ .

(١٧) راجع : الدكتور محمد حافظ غانم - المرجع السابق - بند ٣٦٤

ص ٧٢٢ وما بعدها .

ثم يسمح لها بذات الحقوق المقررة للدولة المعتدى عليها فلا يعقل أن يكون للجاني ذات .. حقوق المجنى عليه III. (١٨) .

(٣) وجوب احترام إنسانية الأسير :

الأسير هو الشخص المأخوذ في الحرب (١٩) فهو مقاتل ألقى

(١٨) فقد ذهب فقهاء القانون الدولي منذ عهد جروسيوس إلى أن قانون الحرب يطبق بنفس الطريقة على الحرب المشروعة وغير المشروعة، وسائرهم في هذا رولان بعد الحرب العالمية الأولى ولوتراشت بعد الحرب العالمية الثانية . انظر :

ROLIN , Le Droit modernel de la guerre , 1920, vol. I, P. 10 .

CHENEY HYDE, International , 1945 vol . III, p. 1963 .

وراجع أيضاً : لوتراشت في الكتاب السنوى البريطانى للقانون الدولى - سنة ١٩٤٦ - ص ٢٩ .

وفى الفقه العربى ، انظر : الدكتور محمد حافظ غانم - المرجع السابق - بند ٣١٤ - ص ٧٢٢ وما بعدها .

(١٩) المعجم الوسيط - السابق - الجزء الأول - ص ١٧ كلمة "أسير" .

صلاحه. ومن ثم فإن خطورته على عدوه قد زالت . لذا ، فإنه يتعين الالتزام بمبادئ إنسانية تحفظ له كرامته بوصفه إنساناً .
ولقد حرصت الشرائع السماوية على تقرير هذا الالتزام .
ففى اليهودية : جاء فى سفر أيوب :

"الْأَسْرَى بِطَهَائِنُونَ جَبِيعًا . لَا يَسْمَعُونَ صَوْتَ الْمَسْخَرِ ."

(الإصحاح ١٨/٣)

وجاء فى المزامير :

"لَإِنَّ رَبَّ سَامِعٌ لِلْمَسَاكِينِ . وَلَا يَحْتَفِرُ أَسْرَهُ ."

(الإصحاح ٣٣/٦٩)

... وفى المسيحية (٢٠) يصادفنا ما جاء بالقانون السابع من

(٢٠) وغنى عن الإيضاح أن الشريعة المسيحية تأخذ بأحكام الشريعة اليهودية. فالمسيحية لا تستبعد اليهودية ولكنها تكمّلها. إذ يُنسب للسيد المسيح أنه قال - مامفاده - أنه جاء ليكمل الناموس، أى الشريعة. حيث جاء فى إنجيل متى- على لسان السيد المسيح عليه السلام :

"لَا تَظُنُّوا أَنِّي جِئْتُ لِأَنْقُضَ النَّامُوسَ أَوْ الْأَنْبِيَاءَ . مَا جِئْتُ لِأَنْقُضَ بَلْ لِأُكْمِلَ .
فَإِنِّي آمِنٌ أَقُولُ لَكُمْ إِلَى أَنْ تَزُولَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ لَا يَزُولُ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ نَقْطَةٌ
وَاحِدَةٌ مِنَ النَّامُوسِ حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ ."

(الإصحاح ١٨ ، ١٧/٥)

قوانين القديس غريغوريوس العجائبي، الذى نص على معاملة الأسير معاملة تخلص من القسوة ، وإليك نصه :

"إن الذين تبلغ بهم القسوة أن يحجزوا على الأسرى الذين تمكنوا من الهرب من وجه المحاربين الغرباء يستحقون أن تنزل عليهم الصواعق ، ويجب القيام بإجراء تحقيق عن مثل هذه الحوادث وبعين أشخاص لهذه الغاية" (٢١) .

... ولقد حرص الإسلام على كفالة احترام الحرية الشخصية للأسرى. فالإسلام يرفق بالأسرى، ولا يهدر آدميتهم . فقد اعتبر القرآن الكريم إطعام الأسير أهر القربات التى تكون من المؤمن، إذ يقول الله تعالى : "وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِمْ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا" .

... وفى السنة النبوية الشريفة ما يؤكد ضرورة احترام إنسانية الأسير ، فعن أبى عباس أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه يوم بدر أن يكرموا الأسارى فكانوا يقدمونهم على أنفسهم عند

الفداء. (٢٢) كما روى عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : "استوصوا
بالأسارى خيراً" (٢٣) .

... ولقد فطن القانون الدولى العام لضرورة
احترام إنسانية الأسرى منذ زمن مبكر. فطبقاً لهذا القانون
يجب أن يعامل هؤلاء الأسرى وفقاً للمبادئ الإنسانية ، وأن لاتتخذ
ضدهم أية إجراءات انتقامية وألا يضغط عليهم بهدف الحصول على
معلومات ، كما يتعين وضع الأسرى فى أماكن بعيدة عن ميادين
القتال، كما تلتزم الدولة التى تحتجز الأسرى بأن تقدم إليهم
ما يلزمهم من مأكـل وملبس، وتصرف إليهم مرتبات مساوية لمرتبات
ضباط الدولة التى أسرتهم الذين من نفس رتبهم، كما يتعين العناية
بالجرحى والمرضى من الأسرى .

(٢٢) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير (الإمام الجليل ، الحافظ عماد
الدين ، أبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى، المتوفى سنة
٧٧٤ هـ) - مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر - بالقاهرة -
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م - الجزء الرابع - ص ٤٥٤ .

(٢٣) انظر : الإمام محمد أبو زهرة - العلاقات الدولية فى الإسلام - دار
الفكر العربى - بالقاهرة - بدون تاريخ - بند ٧٧ - ص ١١٥ .

ولقد سجلت هذه الأحكام المتقدمة ، اتفاقية جنيف بشأن
معاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ م .

(GENEVA CONVENTION RELATIVE TO THE
TREATMENT OF PRISONERS OF WAR OF
AUGUST 12 1949)

ومن مطالعة سائر أحكام هذه الاتفاقية يتضح جلياً حرصها
على احترام الحرية الشخصية للأسير، ومن أمثلة ذلك
مايلي: (٢٤)

- وجوب معاملة أسرى الحرب فى جميع الأوقات معاملة
إنسانية . وأى عمل أو سهر غير مشروع يصدر من الدولة الحائزة
ويتسبب عنه موت أسير فى حراستها ، أو تعريض صحته للخطر
يعتبر محظوراً ، كما يعتبر إخلالاً خطيراً بهذه الاتفاقية . ولا يجب
على الأخص أن يبتز أى عضو من الأسير أو أن يكون موضعاً

(٢٤) نصوص اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب ، المشار إليها بالمتن

نقلًا عن : الأستاذ محمد وفيق أبو اتلة - موسوعة حقوق الإنسان -

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - المجلد الأول

القاهرة ١٩٧٠ - ص ١٥٧ وما بعدها .

لتجارب طبية أو عملية من أى نوع مما لا تقره الهيئة الطبية المختصة بعلاج الأسير . وبالمثل يجب حماية أسرى الحرب فى جميع الأوقات وعلى الأخص ضد أعمال العنف أو الإهانة وضد السباب والتحقير أمام الجماهير. ويحظر اللجوء إلى إجراءات الأخذ بالثأر ضد أسرى الحرب . (المادة ١٣)

- ولأسرى الحرب فى كافة الأحوال حق احترام أشخاصهم وشرفهم، ويجب معاملة النساء من الأسرى بالاعتبار الواجب لجنسهن، وفى جميع الأحوال يجب أن يحصلن على نفس المعاملة الحسنة التى يعامل بها الرجال. كما يحتفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التى كانت لهم عند وقوعهم فى الأسر. ولا يمكن للدولة الحاضرة تقييد ممارسة الحقوق التى تكفلها تلك الأهلية ، سواء فى داخلها أو خارجها ، إلا بمقدار ما تتطلبه دواعى الأسر .

(المادة ١٤)

- كما يجب احترام العقيدة الدينية للأسرى ، إذ يجب أن تترك لهم الحرية التامة فى ممارسة واجباتهم الدينية الخاصة بعقيدتهم. (المادة ٣٤)

- ويجب احترام العلاقات بين أسرى الحرب وأسرتهم وغيرهم.

إذ يتعين أن يسمح لأى أسير من أسرى الحرب، بمجرد وقوعه فى الأسر أو خلال مدة لا تزيد عن أسبوع منذ وصوله إلى المعسكر حتى ولو كان معسكر انتقال، وكذلك فى حالة مرضه أو نقله إلى مستشفى، أو معسكر آخر، بأن يكتب مباشرة إلى عائلته ، وإلى المركز الرئيسى لأسرى الحرب، بطاقة يخطر بها أقاربه بأسره وعنوانه وحالته الصحية. ويجب أن تُرسل البطاقات بأسرع ما يمكن ، ولا يجوز تأخيرها بأى حال من الأحوال . (المادة ٧٠)

- كما يسمح لأسرى الحرب بإرسال واستلام الخطابات والبطاقات، ويسمح لمن لم تصلهم أخبار عائلاتهم من مدة طويلة ، وكذلك الذين لا يمكنهم تلقي أخبار من أقاربهم أو إرسال أخبار لهم بطريق البريد العادى، وكذلك الذين يقيمون على مسافة بعيدة جداً، بإرسال برقيات محتسب أجورها على حسابات أسرى الحرب التى لدى الدولة الحائزة أو تدفع بالعملة التى تحت تصرفهم ، ولهم أن يستفيدوا بهذا الإجراء فى الحالات العاجلة. (المادة ٧١)

- كما يتعين أن تتوفر للأسرى حياة كريمة . فيجب أن يسمح لهم بأن يستعملوا - إما عن طريق البريد أو أى طريقة أخرى - طروداً فردية أو جماعية تحوى على الأخص مواداً غذائية أو ملابس

أو امدادات طبية أو نشرات دينية أو تعليمية ، أو للترفيه مما قد يكون ملائماً لاحتياجاتهم ويدخل فى ذلك الكتب؛ والنشرات الدينية والأدوات العلمية، وأوراق الامتحانات والآلات الموسيقية والأدوات الرياضية ، والمِهْمَات التى تتيح للأسرى مواصلة دراساتهم وجهودهم الثقافية . (المادة ٧٢)

- كما يُسَمَح للأسرى الحرب بممارسة الأعمال المتصلة بحقوقهم المالية . إذ يتعين أن تقدم الدولة الحاجزة جميع التسهيلات لنقل الأدوات والأوراق والمستندات المرسله لأسرى الحرب أو المرسله منهم أو على الأخص التوكيلات القضائية والوصايا ، وذلك عن طريق الدولة الحامية أو المركز الرئيسى لأسرى الحرب المنصوص عليه بالمادة ١٢٣. وفى كافة الأحوال يجب على الدولة الحامية تسهيل إعداد وتنفيذ مثل هذه المستندات بالنيابة عن أسرى الحرب، وعلى الأخص بالسماح لهم باستشارة أحد المحامين وأن تتخذ الإجراءات اللازمة نحو التصديق على توقيعاتهم . (المادة ٧٧)

- كما نظمت اتفاقية جنيف - المشار إليها - العلاقة بين أسرى الحرب والسلطات ، فاعترفت للأسرى بالحق فى الشكوى من أحوال الأسر . (المادة ٧٨)

كما نظمت هذه الاتفاقية كيفية تمثيل أسرى الحرب أمام السلطات العسكرية والدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أى منظمة أخرى تعاونهم .
(المواد ٧٩ - ٨١)

الأسر لاينفى عن الأسير صفة الإنسانية :
جلى مما تقدم أن تقييد حرية الإنسان بالأسر، لاينفى عنه صفة الإنسانية، ولايحجب عنه ممارسة حقوقه وحرياته العامة إلا بالقدر الضيق، الذى يقتضيه الأسر . فليس ثمة حرمان مطلق من ممارسة حريته الشخصية ، وإنما مجرد تنظيم لممارسة هذه الحرية ، بحيث لايفقد كرامته الإنسانية ، ولاأهليته فى مباشرة أمواله ، ولاإرادته فى ممارسة شئون حياته داخل أماكن الحجز، فلايصح قيد على الحرية الشخصية للأسير لايقترضه الأسر .

(٤) الانحياز نحو استرداد الأسير لحرية الشخصية :
لاشك - فى نظرنا - فى أن الأمل الأكبر لكل أسير يتمثل حسب الغالب من الأمور - فى استرداد حريته .

فالأسر بطبيعة الحال مؤقت وليس مؤبداً . وهذا المعنى لنجده فى كافة الشرائع السماوية :

ففى اليهودية جاء فى المزامير :

"الرَّبُّ يُطْلِقُ الْأَسْرَى." (الإصحاح ١٤٦/٧).

- وسفر أشعيا جاء فيه :

"لِيُكَلِّمَكَ أَنْتَحَدَرْتَ إِلَى الْهَارِيقَةِ إِلَى أَسَافِلِ أَنْجَسٍ. الَّذِينَ بَرَوْتِكَ يَنْطَلِعُونَ إِلَيْكَ بِتَأْمُلٍ فِيكَ. أَهَذَا هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي زَلَزَلَ الْأَرْضَ وَزَعَزَعَ الْبَهَائِكَ، الَّذِي جَعَلَ الْعَالَمَ كَتَفِيرٍ وَمَدَمَرَهُ الَّذِي لَمْ يُطْلِقْ أَسْرَاهُ إِلَى يَوْمِهِمْ."

(الإصحاح ١٤/١٦ ١٧).

- وفى المسيحية ، نجد ذات المعنى ، أى ضرورة إطلاق الأسرى ،

إذ جاء فى إنجيل متى :

"... أَنَّهُ يُطْلِقُ لِلْجَمْعِ أَسْرًا ..."

(الإصحاح ٢٧ / ١٥).

أما فى الإسلام ، فنجد تنظيم شامل متكامل لانتهاه الأسرى فى

أعقاب انتهاء الحرب ، إذ يقول تعالى :

"فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْبَثْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَمَا مِمَّا بَعْدُ وَمَا فِدَاءٌ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَدْبَارَهَا"


سُورَةُ الْبَقَرَةِ

أَوْزَارَهَا

ويتضح من ذلك، إن ولى الأمر مخير بين أمرين ، لا ثلاث
 لهما: إما أن يفدى الأسرى وإما أن يمن عليهم بإطلاق سراحهم (٢٥)
 والفداء يكون بالرؤوس أو بالمال أى بإطلاق أسارى المسلمين مقابل
 أن يطلق المسلمون أسراهم ، أو فى مقابل مال فإذا كان الأسير فقيراً
 لا مال لهم، أو رأى ولى الأمر أن من المصلحة الإسلامية إطلاق
 سراحه، ففى هذه الحالة يتمثل العلاج السليم فى المن على الأسير
 بإطلاق سراحه فهذا صنف جميل وعفو عن عباد الله (٢٦)(٢٧) من
 الأولى والأفضل الاتجاه نحوه .

ولقد حض النبى ﷺ على تسريح الأسير الذى يعلم عشرة
 من أولاد الأنصار الكتابة ، إذ روى عن ابن عباس قوله : كان ناس

(٢٥) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير - السابق - المجلد الرابع -
 ص ١٧٣ . وأيضاً الإمام محمد أبو زهرة - المرجع السابق - بند ٧٧
 ص ١١٥ .

(٢٦) ومن الأمر بالعفو قوله تعالى " خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ
 عَنِ الْجَاهِلِينَ "  (سُورَةُ الْاِنْفِرَاتِ)

(٢٧) الإمام محمد أبو زهرة - المجمع والموضع السابقين .

من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء ، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة (٢٨) .

وعن أنس أن ثمانية من أهل مكة هبطوا على النبي ﷺ وأصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر فأخذهم رسول الله ﷺ سلباً (لأن هذا أفضل وأصلح لهم) فأعتقهم ، فأنزل الله عز وجل قوله :

"وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٢٤﴾"

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

(رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي) (٢٩) .

وجلى من ذلك أن الإسلام ينحو مجاه استرداد الأسير لحرته الشخصية ، في أسرع وقت ممكن .

(٢٨) للمزيد راجع : الشيخ منصور رجب - شرع الإسلام العتق ولم يشرع الرق - مقال في الموسم الثقافي الثالث لمجمع البحوث الإسلامية - ص ٣٦٥ وما بعدها .

(٢٩) راجع نيل الأوطار للشوكاني : الجزء السابع ص ٣١ .

... وفى القانون الدولى العام، نجد أنه اعتبر موضوع "إطلاق سراح أسرى الحرب" أثر لإعادة السلام بين الدول المتحاربة؛ لإعادة السلام تعنى إنهاء حالة الحرب، وينتج عن ذلك نتائج عدة منها تصفية الحرب، تلك التصفية التى تشمل - فيما تشمل - إطلاق سراح الأسرى ، والمعاقبة على جرائم الحرب (٣٠) .

ونتحدث عن ذلك فيما يلى :

(أ) إطلاق سراح أسرى الحرب :

طبقاً لاتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب - المشار إليها - بحكم انتهاء الأسر : قاعدة عامة ، يرد عليها استثناء .

... القاعدة العامة: الإفراج عن الأسرى،

وإعادةتهم إلى الوطن عند انتهاء الأعمال العدائية :

إذ بوقف الأعمال العدائية ينتفى مبرر البقاء على أسرى

الحرب، لذا يتعين الإفراج عنهم وإعادةتهم إلى أوطانهم، دون تأخير،

عند وقف هذه الأعمال العدائية. (المادة ١١٨).

ويتعين - عند إعادة الأسرى للوطن - أن ترد إليهم أى

أدوات ذات قيمة تكون قد سحبت منهم، وكذلك أى عملة أجنبية لم

(٣٠) للمزيد راجع د. محمد حافظ غانم - المرجع السابق - بند ٤٠٣

وما بعده ص ٧٨٤ وما بعدها .

تكن قد حولت إلى عملة الدولة الحاجزة، والأدوات ذات القيمة والعملية الأجنبية التى ترد إلى أسرى الحرب لأى سبب كان عند عودتهم إلى أوطانهم، يتعين- طبقاً للمادة ١٩٩ من اتفاقية جنيف - إرسالها إلى مكتب الإستعلامات المنصوص عليه فى المادة ١٢٢.

الاستثناء: إعادة الأسرى المرضى والجرحى ومن فى حكمهم قبل انتهاء الأعمال العدائية :

فقد نصت اتفاقية جنيف على التزام أطراف النزاع بإعادة أسرى الحرب الذين يصابون بجراح خطيرة أو أمراض خطيرة إلى وطنهم بغض النظر عن العدد أو الرتبة بعد أن ينالوا من العناية مايمكنهم من السفر .

ويجوز لأطراف النزاع عقد اتفاقات ترمى إلى إعادة الأسرى القادرين الذى قضوا مدة طويلة فى الأسر إلى أوطانهم أو حجزهم فى بلد محايد . (المواد ١٠٩ وما بعدها).

(ب) المجازاة على جرائم الحرب :

يقصد بجرائم الحرب كل سلوك يمثل إنتهاكاً لقوانين أو أعراف الحرب (٣١) .

(٣١) انظر : الدكتور عبد الرحمن حسين علام - المسئولية الجنائية فى نطاق القانون الدولى الجنائى - الجزء الأول المجرمة الدولية وتطبيقاتها -

فجرائم الحرب يفترض لها أمران: الأول، قيام حرب بين طرفين متنازعين من أشخاص القانون الدولي العام، والثاني ، وجود أعراف وقوانين يتعين إحترام ماتوجبه من التزامات (٣٢) .

وغنى عن الإيضاح أن علة تجريم الاعتداء على القيم محل جرائم الحرب تتمثل فى: حماية الإنسان وحفظ كرامته البشرية بوصفه قيمة اجتماعية ، ليست فحسب ذات طابع محلى، بل أيضاً ذات طابع دولى ، والحماية هنا تشمل حمايته من كل الأفعال غير الإنسانية، التى تلحق مصالحه الجوهرية ، خلال حرب ما (٣٣) .

ومن أبرز جرائم الحرب، كل قبض غير مشروع يقع على الأشخاص المعدودين فى اتفاقية جنيف لهذا القبض ما يبرره من الضرورات العسكرية (٣٤) ، (٣٥) .

== - دار نهضة الشرق بالقاهرة - ١٩٨٨م - بند ٨١ ص ١٥٤ .

(٣٢) ، (٣٣) المرجع السابق بند ٨٠ ص ١٥٥ .

(٣٤) راجع: المادة الثالثة - من اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩ التى حددت صور الخطر المتباينة التى تشكل جريمة حرب.

(٣٥) للمزيد راجع : أستاذنا الدكتور عبد العزيز محمد سرحان - حول

تعريفه الإرهاب الدولى وتحديد مضمونه - المجلة المصرية للقانون

الدولى سنة ١٩٧٣ - ص ١٧٣ وما بعدها .

ومجدر الإشارة إلى أن جرائم الحرب ينطوى تحتها الإرهاب الدولي؛ ويكون ذلك حيث يحدث أثناء حرب من الحروب ، ويقصد بالإرهاب الدولي: القتل الجماعى الذى يلحق الأشخاص . وكذلك كل أفعال التخريب والتدمير التى تلحق المرافق العامة .

خلاصة: الشرائع السماوية والقوانين الوضعية تتوافق على ضرورة حماية الأسير :

يبين من العرض السابق - مدى حرص الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ، على حماية الأسير والميل نحو احترام حرته الشخصية ، وألا يكون ثمة مساس بهذه الحرية إلا بالقدر اللازم لاحتجاز الأسير، والتحفظ عليه، إلى أن يسترد حرته فى أقرب فرصة ممكنة .

والتساؤل الآن : هل هذه الأحكام المتقدمة ، احترمتها دولة العراق ، أو بالأدق النظام العراقى - بشأن الأسرى الكويتيين؟ هذا ماسنعرضه فيما يلى:

== وللمزيد انظر أستاذنا الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد - الجريمة

الدولية دراسة تحليلية تطبيقية - الطبعة الأولى القاهرة - دار النهضة

العربية - بند ٨٠ ص ٢٢٣ .

الفصل الثاني

الأسرى الكويتيون نموذجا تطبيقيا

- تساؤل .. مردود عليه :

قد يتبادر إلى الذهن تساؤلا، ألا وهو: لماذا ينحصر التطبيق
- هنا - على الأسرى الكويتيين فحسب، دون سائر أسرى حرب
الخليج الثانية ؟

والإجابة على هذا التساؤل سهلة يسيرة ، فصحيح أنه "كان"
هناك أسرى آخرون، ولكن مشاكلهم قد حلت إذ تم الإفراج عنهم،
الأمر الذي يجعل الحديث عنهم بمثابة "تاريخ" انقضى، وانصرم. أما
الأسرى الكويتيون ، فهم - حسب المعلومات والوثائق التي أتبع
للباحث مطالعتها - مازالوا تحت قيود الأسر . فالحديث عنهم
يكتسب أهمية خاصة لاسيما وأنه قد مضى على الغزو العراقي
للكويت أكثر من ثلاث سنوات، دون أن تحمل كافة مشاكلهم ، أي
دون أن يفرج على عدد كبير منهم، يصل إلى حوالي ٦٥٠ أسيرا .
.... وبعد ... فإذا حاولنا أن نطبق المبادئ المتقدمة السابق
عرضها، في "الفصل الأول" - على الأسرى الكويتيين ، يتضح
الآتي :

(١) من غير الجائز شرعاً للعراق أن يحتجز أسرى ما :

فالإسلام لا يقر الحرب بين طائفتين من المسلمين ، والعراق والكويت بلدين إسلاميين ، لا يجوز لأى منهما احتجاز أسرى ما ، ولا سيما فيما يختص بالمرحلة الأولى من حرب الخليج الثانية ، حيث لم يكن فى الصورة - أى فى جبهة القتال - سوى العراق والكويت . أما فيما يتعلق بالمرحلة التالية ، أى بعد استعانة الكويت بدول إسلامية وعربية وصديقة ، فإن الأمر يستأهل وقفة . وهذا ما سنعرفه فى الهند التالى :

(٢) لا يجوز للعراق الهادئ بالعدوان أن يحتفظ بأسرى ما :

فالحرب التى أشعلها العراق - أو بالأحرى النظام العراقى دون شعب العراق ، المغلوب على أمره من نظام حكم ديكتاتورى - فى صباح يوم الخميس الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ م ، هى وفقاً للشرائع السماوية - وخصوصاً المسيحية والإسلام - حرب غير مشروعة لأنها لم تكن دفاعية ، وإنما كانت هجومية وبالتالى لا يجوز للعراق أن يحتجز أسرى ما لأن المخطئ لا يستفيد بخطئه .

وهذه الحرب - وفقاً للقانون الدولي العام - حرب غير مشروعة، وطبقاً لأرجح الآراء فى فقه القانون الدولي العام لا يترتب عليها بالنسبة للعراق المعتدى؛ الآثار التى تترتب على الحرب المشروعة. ومن ثم لا يجوز للعراق أن يحتجز أى أسرى ما. سواء فى المرحلة الأولى لهذه الحروب ، حيث لم يكن فى جبهة القتال سوى : العراق والكويت . وسواء فى المرحلة الثانية للحرب المذكورة ، أى بعد انضمام الدول العربية والإسلامية، والدول الصديقة ، إلى جانب الكويت، تحت مظلة "شرعية الأمم المتحدة" لأن الكويت - فى المرحلتين - كانت فى حالة دفاع شرعى مسموح به فى القانون الوضعى والشرائع السماوية، ولاسيما الشريعة الإسلامية وفقاً لأرجح الآراء - فى نظرنا - فى هذا الشأن .

* المجتمع الدولي يستنكر الغزو العراقى للكويت؛
وغنى عن الإيضاح أن المجتمع الدولي استنكر الغزو العراقى للكويت، وسجل ذلك فى أكثر من مناسبة . وتكفى الإشارة - هنا ، لضيق المقام - إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٦ الصادر فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ - أى فى نفس يوم الاعتداء - الذى جاء فيه:

"أن مجلس الأمن يشعر بالاتزعاج الشديد لغزو الكويت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ من قبل القوات المسلحة العراقية .

وإذ يقرر أن هناك انتهاكاً قائماً للسلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت" .

هذا ولقد سجل مجلس الأمن في جميع قراراته المتعلقة بغزو الكويت؛ ما يفيد أن ما حدث من العراق في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ : إنما يمثل اعتداء صارخاً من جانب العراق (٣٦) .

(٣) العراق انتهك القواعد القانونية وتعاليم الشرائع السماوية المتعلقة بمعاملة الأسرى :

... فالشرائع السماوية - اليهودية والمسيحية والإسلام - والقوانين الوضعية تنحاز إلى جانب الأسير، فتكفل له احترام حرته الشخصية وعدم المساس بها، إلا بالقدر الذي يعقّب معنى احتجازه، بوصفه أسيراً . وفيما خلا ذلك لا يجوز المساس بهذه الحرية ، تحت أي مبرر .

(٣٦) راجع قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ في ٨ ، ١٨ ، ٨/٢٥ ، ١٣ و ١٦ ، ٢٤ ، ٩/٢٥ ، ١٠/٢٩ ، ١١/٢٩ ، ١٩٩٠ على التوالي .

... ولكن العراق - أو بالأدق، النظام العراقي - تجاوز ذلك، وانتهك الأحكام السماوية والقواعد القانونية، المتعلقة بمعاملة الأسرى .

... وأبرز صور هذا الإتهام ، مايلي :

(١) الاعتداء على المدنيين العزل من السلاح

واحتجازهم كأسرى أو رهائن، بدون منتهى :

... ولست بحاجة إلى إيضاح هذه الصورة من صور الإتهام للقوانين الدولية والشرائع السماوية. فلقد سجلت هذه الانتهاكات في العديد من كتابات المفكرين والكتاب في كافة أنحاء العالم. ناهيك عن أن العديد من وثائق الأمم المتحدة ذاخرة بتسجيل هذه الانتهاكات.

... وعلى سبيل المثال - لا الحصر - نذكر مايلي :

.. كتب الأستاذ سمير رجب - الصحفي والكاتب

المصري المعروف - قائلاً :

"لقد كان صدام حسين يقول ذلك بينما قواته الغازية تجبر المواطنين والمقيمين في الكويت على الرحيل .. حدث ذلك من أول يوم الغزو.. حينما تعرض سكان مدينتي الجهراء ، والصيلنجات

لبطش وتنكيل الجنود العراقيين .. مما اضطرهم إلى الهجرة نحو الحدود السعودية .. بما فيهم سيدات ترتدين قمصان النوم، وتحملن أطفالهن الصغار!!" (٣٧).

.. كما كتب الأستاذان ماضي الخميس وإبراهيم المحالدي ، مانصه :

"عندما اختل التاريخ ذات "خميس" ونزف الجرح دماً عربياً انطق الغزاة يستولون على الكويت وشهدت أيام الجريمة الأولى أسر آلاف المواطنين والمقيمين، بعضهم كان من العسكريين الذين وقفوا للمعتدى وقفة الرجال، ومنهم من كان مدنياً اعتقله الغزاة طمعاً في سيارته أو ماله أو لأي سبب كان (تذكر حوادث التاريخ أن المعتدى لا يعدم سبباً لممارسة الإيذاء!!)". (٣٨)

ولقد سجل الأستاذ أحمد بهجت انتهاك العراق لقواعد معاملة الأسرى بقوله :

(٣٧) حكماء الأمة .. وأزمة الخليج - طبع بشركة الإعلانات الشرقية (بصرة) - ١٩٩٢م - ص ٥٧ .

(٣٨) الكويت ما زالت تصرخ : "لاتنسوا أسراننا" - ثلاث سنوات من عمر الجرح - تحقيق صحفي بمجلة "العربي" (الكويتية) - العدد ٤١٧ الصادر في صفر ١٤١٤ هـ / أغسطس (آب) ١٩٩٣ م - ص ٣٧ .
وتنبع أهمية هذا التحقيق من كونه يضم - بين دفتيه -

" الأسير عادة مأمور.. لم يحارب لأنه يريد أن يحارب ، إنما صدر إليه الأمر بوصفه جندياً في الجيش أن يتحرك ويتقدم ويضرب، لم يكن يستطيع الرفض أو الاعتذار، فهو جندي وواجبه أن يطيع الأوامر .

إذا وقع في الأسر وجب النظر إليه من هذا المنظور .. إنه ليس مسئولاً عن الحرب ، وبالتالي فلا يجب الانتقام منه أو تعذيبه أو إساءة معاملته .

وتنظم معاهدة جنيف حقوق الأسرى ومعاملتهم . والأصل المفروض أن يبدأ تبادل الأسرى حين تضع الحرب أوزارها ، وهنا يعتبر الاحتفاظ بالأسرى أو إنكار وجودهم أو التباطؤ في تسليمهم عملاً غير إنساني ويفتقر إلى المبرر. ومشكلة العراق مع أسرى الكويت أنه أحياناً ينكر وجودهم ، وأحياناً أخرى يعترف بوجودهم، ولكنه يسوف في تسليمهم ويتباطأ فيه، وأحياناً أخرى يقدم عيونهم

== شهادات صادرة من شهود عيان أدركوا - بحاسة من حواسهم، كالبصر والسمع - ما فعله النظام العراقي ، فيهم، أو في ذويهم ، أو في زملائهم في معتقلات النظام العراقي..

وهو أسس على أنهم أسرى يعيدهم بينما هو يصدرهم بهدف
مغريب^(٣٩).

هذا، ولقد حرص أولى الأمر بالكويت على تسجيل
هذه الانتهاكات في وثائق رسمية، ومن ذلك مايلي :

(أ) الرسالة المؤرخة في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ والموجهة إلى
الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم للكويت ، لديها
(السفير محمد عبد الله أبو الحسن) حيث جاء
فيها، مانصه: "أود الإفادة بأن قوات الاحتلال العراقي الغادر
تقوم بترويع المواطنين والكويتيين، وقد نقلت أعداد كبيرة
منهم إلى بغداد"^(٤٠).

(ب) ولقد أكد ذات المعنى سمو أمير دولة الكويت
(الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح) في كلمته التي
وجهها للأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ كانون / ديسمبر
١٩٩٠، بمناسبة يوم حقوق الإنسان ، حيث جاء فيها :

(٣٩) "باب" صندوق الدنيا - جريدة الأهرام (القاهرة) العدد ٣٩٠٦٧ -
السنة ١١٨ - الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ - ص ٢ .

(٤٠) نقلاً عن : الدبلوماسية الكويتية في مواجهة العدوان العراقي على
الكويت - إصدار المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة - يناير ١٩٩٢
- ص ٢٧ .

"وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم مثل هذه التطورات المهمة الهادفة إلى صيانة كرامة الإنسان ، وحفظ حقوقه ، نجد أن العكس تماماً يحدث في ظل الاحتلال العراقي للكويت ، فمنذ الغزو الغادر وحقوق الإنسان، بجميع صورها، تنتهك يومياً في الكويت، ويتمثل ذلك في حالات الإعدام دون محاكمة، والقتل الجماعي للأطفال الرضع وعمليات (الاعتقال) العشوائي، وما يتعرض له الأسرى والمعتقلون من تعذيب جسدي ونفسي، وذهب ضحيته المئات من الأبرياء فضلاً عن الإرهاب الذي مارسه ويمارسه النظام العراقي على مئات الآلاف من المواطنين، والمقيمين على أرض الكويت، وذلك بقصد تشريدكم من وطنهم، وإخراجهم منه بعد نهبهم والإستيلاء على ممتلكاتهم ومساكنهم، رغبة في تغيير التركيبة السكانية لدولة الكويت" (٤١)

(ج) وفي الرسالة المؤرخة في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩١، الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من السفير محمد عبد الله أبو الحسن (الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة)

(٤١) المصدر السابق ص ٤٩ وما بعدها .

تم التأكيد على أن قوات الاحتلال العراقية، قد زادت اليوم -
المشار إليه- من أعمالها التعسفية تجاه الشعب الكويتي، ومن بين
هذه الأعمال: اعتقال الناس في الشوارع وخاصة في منطقة العمرة،
قطعة (٣) حيث دخلوا البيوت وأخذوا ساكنيها إلى جهات
مجهولة (٤٢).

(٢) معاملة العراق للأسرى تخالف القواعد المقررة في هذا الشأن :

... فالنظام العراقي خرق كافة القواعد والأحكام التي تنظم
معاملة الأسرى، سواء في ذلك القواعد والأحكام التي تقررها
الشرائع السماوية (اليهودية، والمسيحية، والإسلام)، وسواء أيضاً
القواعد المعترف بها دولياً كاتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى،
السابق الإلماح إليها .

... والأدلة على هذا الانتهاك - أو الخرق - عديدة نقتطف

منها - لضيق المقام - مايلي :

(٤٢) المصدر السابق ص ٧٥ .

(أ) جاء على لسان أسير كويتي- تم أسره في اليوم الثاني للفرز - مانصه :

(إن المحتل كان يعمد إلى تغيير أماكن أسرهم بكثرة داخل الكويت" ربما تحسباً لأي عمليات مقاومة تحدث لإطلاق سراحهم" كما كان يسرع بنقل من يعتقلهم إلى العراق للسيطرة عليهم) (٤٣).

(ب) أما عن الحياة داخل المعتقل فيقول الأسير المذكور :

(في البداية تشدد معاملتهم ضد كل أسير لأخذ ما يريدون من معلومات ، وتختلف شدة هذه الممارسة تبعاً لسبب الاعتقال أحياناً ومزاجية المحقق أكثر الأحيان"١١. وبعد الانتهاء من التحقيقات والاستقرار في المعتقل تكون الحياة القاسية ومعاملة السجناء كغيلة بضمان استمرار "العذاب اليومي" الذي يناله الأسير في سجون نظام بغداد) (٤٤).

(٤٣) نقلاً عن : الأستاذين ماضي الحميس وإبراهيم الخالدي التحقيق ..

سابق الإشارة - ص ٣٨ .

(٤٤) نقلاً عن : المرجع والموضع السابقين .

(ج) وفي بيان باسم حكومة دولة الكويت صادر بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٩١، أعلن ناطق باسم هذه الحكومة أن الكويت تتابع بكثير من القلق تجاوزات النظام العراقي المعتدى على قواعد القانون والعرف الدوليين ، وخاصة بعد ما أعلن عن توزيع أسرى الحرب على المنشآت الاقتصادية والعلمية العراقية لاستعمالهم كدروع وسواتر بشرية لحماية هذه المنشآت . وأضاف البيان أن الكويت تحمل النظام العراقي الفاشم المسئولية عن سلامة أسرى الحرب والمعتقلين الكويتيين وغيرهم (٤٥) .

(د) وفي رسالة أخرى للسفير محمد عهد الله أبو الحسن، والمؤرخة ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩١، أوضح قائلاً :
"إن العراق، ومنذ ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ ، لم يسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بتسجيل أسرى الحرب والمحتجزين الكويتيين، إلا في ٩ آذار/ مارس ١٩٩١ . فللمرة الأولى وبتاريخ

(٤٥) نقلاً عن : الدبلوماسية الكويتية .. المرجع السابق ، ص ٥٩ ، وانظر أيضاً ص ٦٧ من نفس المرجع .

٩ آذار/ مارس يسمح العراق لمندوبي اللجنة الدولية بزيارة معسكرات الأسرى، والمحتجزين الكويتيين، والاختلاء بهم لتسجيلهم، إلا أن هذا التسجيل اقتصر على معسكرى الاعتقال فى الموصل وتكريت .

ونتيجة لهذا النشاط ، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية ، وحتى ١٤ آذار/ مارس، أحالت للحكومة الكويتية ٢٣٠٥ بطاقة أسير و ٤٢٤ بطاقة محتجز، أى مامجموعه ٢٧٢٩ بطاقة. وقد وافقت الكويت على استلام جميع الأسرى والمحتجزين الكويتيين ، وعلى التدقيق النهائى فى القوائم بعد استلامهم .

أما عن المدنيين الكويتيين ، والبالغ عددهم ١١٨١ ، الذين عادوا من مدينة البصرة بتاريخ ٨ آذار / مارس، فالواضح أنه لم يتم تسجيلهم ، أو حتى زيارتهم من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولية، لأنه، كما ذكرنا سابقاً، لم يبدأ تسجيل الأسرى والمحتجزين حتى يوم ٩ آذار/ مارس. وواقع الحال هو أنه تم الاتفاق بين السلطات العراقية ومندوبى اللجنة الدولية على إطلاق سراح بعد المدنيين فى ذلك اليوم الساعة العاشرة صباحاً بمنطقة البصرة ، حين كانت اللجنة الكويتية لحقوق الإنسان تعد الترتيبات اللازمة لنقلهم

وأبوانهم، إلا أن السلطات العراقية، أطلقت سراحهم في مدينة البصرة الساعة الواحدة فجر ٨ آذار/ مارس، وجعلتهم يهيمنون على وجوههم بالشوارع، دون حماية أو رعاية . فأخذ عدد كبير منهم يسرون مسافات طويلة وصولاً إلى نقاط قوات التحالف على الحدود الكويتية ، وهم في حالة يرثى لها. وقد تم هذا دون أن يتسنى للجهات المختصة تسجيلهم أو التعرف على هويتهم، أو جنسياتهم^(٤٦).

٤ - العراق لم يلتزم بالأحكام الخاصة بانتهاء الأسر؛ قلنا - في مناسبة سابقة - أن انتهاء الأسر في الشريعة الإسلامية ، يتم فور انتهاء الحرب ، حيث يكون لولي الأمر الخيار بين أمرين : المن أو الفداء^(٤٧) أما في القانون الدولي العام، فقد وضعت اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى قاعدة عامة يرد عليها استثناء، فالقاعدة العامة تقرر ضرورة الإفراج عن الأسرى وإعادتهم إلى الوطن عند انتهاء الأعمال العدائية، أما الاستثناء

(٤٦) المصدر السابق ص ٨٣ وما بعدها .

(٤٧) راجع : ما سبق؛ تحت عنوان "الالتحياز نحو استرداد الأسير لحرية الشخصية".

فينصرف إلى ضرورة إعادة الأسرى (المرضى والجرحى، ومن في حكمهم) قبل انتهاء الأعمال العدائية^(٤٨).

... ومن يستطلع مافعلته السلطات العراقية بشأن الإفراج عن الأسرى، يلاحظ عدم التزام السلطات العراقية بهذه الأحكام المتقدمة، التزاماً كاملاً.

... فالسلطات العراقية مازالت - حتى الآن (أغسطس ١٩٩٣) - رغم مرور أكثر من ثلاثة سنوات على الغزو، تحتفظ بحوالى ٦٥٠ أسيراً.

... وشهد شاهد من .. أهلها :

... رغم أن النظام العراقى يزعم أن قضية الأسرى "حملة دعائية مضللة"^(٤٩)، إلا أن رئيس وفد مايسمى بالمجلس الوطنى العراقى اعترف فى الثامن من أبريل ١٩٩٢

(٤٨) راجع ماأشرنا إليه بالهامش السابق.

(٤٩) مجلة "العربى" - سابقة الإشارة - العدد ٤١٧ - ص ٤١. وأيضاً هذا ماجاء على لسان السفير العراقى بالقاهرة فى حديث صحفى أجرى معه : ونشر بجريدة "العربى" القاهرية - العدد ٢١ - السنة الأولى - الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ - ص ٧. حيث صرح السفير العراقى (الأستاذ نبيل نجم) بأن "مايثار حالياً حول وجود أسرى كويتيين فى العراق لاحقيقة له إطلاقاً".

بوجود أسرى كويتيين فى سجون النظام العراقى، وجاء هذا الاعتراف خلال إجتماع برلمانى فى "ياوندى" ويعتبر هذا أول اعتراف رسمى عراقى بوجود الأسرى (٥٠).

... خلاصة: العراق يستخدم الأسرى كـ"ورقة سياسية":
... كل ماتقدم يؤكد أن العراق يتعمد المراوغة والتضليل بشأن استرداد الأسرى الكويتيين - الذى يصل عددهم إلى حوالى ٦٥٠ أسيراً - لخرياتهم الشخصية . الأمر الذى يمثل مروقاً صارخاً على الأحكام المتعلقة بالإفراج عن الأسرى ، سواء فى ذلك الأحكام التى تقررها اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى - المشار إليها - وسواء فى ذلك الأحكام التى قررتها الشرائع السماوية. ولاسيما الشريعة الإسلامية التى تقرر ضرورة الإفراج عن الأسرى بعد أن تضع الحرب أوزارها. والحرب - التى أشعلها النظام العراقى فى أغسطس ١٩٩٠ - وضعت أوزارها منذ حوالى ثلاثة أعوام . غير أن النظام العراقى مازال متمسكاً بـ"ورقة الأسرى"، كورقة أخيرة يستخدمها - وقتما يشاء - كما فعل من قبل مع إيران . حيث أنكر وجود أسرى لها، ثم كشف - أى النظام العراقى - عن

وجود آلاف من الأسرى الإيرانيين ، أثناء قامه بغزو العراق . حيث أفرج عنهم النظام العراقي ، ويهدف استمالة الجانب الإيراني للوقوف بجانب العراق (٥١) .

• - النظام العراقي ارتكب جرائم دولية بشأن الأسرى ومن في حكمهم :

... ومن أمثلة هذه الجرائم ، مايلي :

(أ) قيام النظام العراقي بالقبض على عدد من المدنيين الكويتيين ، دون أن يكون لهذا القبض ما يبرره من الضرورات العسكرية . فالنظام العراقي اجتاح الكويت وسيطر عليه عسكرياً - بعد استخدامه لوسائل الغدر والخيانة - فليست هناك حاجة لاعتقال المدنيين العزل من السلاح ، الذين لا ضرر منهم على العمليات العسكرية ، التي كان يرمى إليها النظام العراقي .

(٥١) ومعنا في ذلك : وزير الإعلام الكويتي (الشيخ سعود ناصر

الصباح) - في حديث صحفي أجراه معه الأستاذ مفيد فوزي -

منشور بمجلة صباح الخير "القاهرة" - العدد ١٩٦١ الصادر في ٥

أغسطس ١٩٩٣/١٦ صفر ١٤١٤هـ - ص ١١ .

(ب) ... أضيف إلى ذلك، أن النظام العراقي ارتكب جرائم إرهاب دولي ضد المدنيين الكويتيين وضد الرعايا الأجانب الموجودين في الكويت .

ومن أمثلة جرائم النظام العراقي ضد المدنيين العزل من السلاح "فقء العيون ونشر أطراف الأحياء بالمناشير واغتصاب العجائز وثقب جماجم الأطفال بالرصاص ونقع الأحياء في أحواض الأحماض الكاوية" (٥٢) .

هذا، ولقد حرصت الأمم المتحدة على تسجيل شجبها لتصرفات النظام العراقي، بشأن احتجاز رعايا دول ثالثة ضد رغبتهم، مما يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الشأن (٥٣) .

... ولأمراء في أن ارتكاب هذه الجرائم يستأهل محاكمة المسؤولين عنها في النظام العراقي .

(٥٢) الدكتور محمد الرميحي - من صمت الحملان إلى سحق الإنسان - تأملات في أغوار كارثة الغزو - مقال تحت باب "حديث الشهر" - مجلة (العربي) الكويتية - العدد ٤١٧ - أغسطس ١٩٩٣ - ص ١٦ .

(٥٣) راجع : قرارات مجلس الأمن المشار إليها بهامش (٣٦) من هذه الدراسة.

خلاصة وخاتمة

. نخلص مما تقدم إلى أن العراق - أو بالأدق النظام العراقي - ليس له حق "شرعاً" في احتجاز أسرى ما ، لأن القتال كان في بادئ الأمر - بين طائفتين من المسلمين . كما أن تدخل الدول العربية والإسلامية الصديقة بجانب الكويت - في المرحلة الثانية للحرب - كان من قبيل الدفاع الشرعى ، رداً على الحرب العدوانية التى أشعل نيرانها النظام العراقي . الأمر الذى لايجوز معه للنظام العراقي أن يحتجز أى أسرى .

.. كما أن النظام العراقي لم يحترم الأحكام التى أقرتها الشرائع السماوية والقانون الدولى العام - بشأن معاملة الأسرى والإفراج عنهم. ناهيك عن أنه ارتكب جرائم حرب تستأهل محاكمة المستول عنها فى النظام العراقي ، دولياً عنها .

... وأياً كان الحال بشأن هذه المحاكمة ، إلا أننا نأمل - قبل كل شئ - أن يسترد هؤلاء الأسرى حرياتهم الشخصية .

... ولذا فإننا نحى تلك الجهود التى بذلتها حكومة الكويت

فى سبيل حل "قضية الأسرى". ومن أبرز هذه الجهود ، مايلى :

(١) قيام أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح - حفظه

الله - بإثارة هذه القضية ، على الساحة الدولية ، من خلال جولاته المتعددة ، إلى القوى العالمية المؤثرة .

(٢) قيام أمير الكويت ، وأيضاً الشيخ سعد العبد الله

الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ، بإثارة قضية الأسرى في كافة اللقاءات مع رؤساء وزعماء العالم .

(٣) إنشاء (اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين) التي

تستهدف إطلاق سراح الأسرى ، فضلاً عن القيام بإعداد ملفات كافية عنهم ، وتسليمها إلى لجنة الصليب الأحمر

الدولية . لمطالبة السلطات العراقية رسمياً بتسليمهم . كما تقوم هذه اللجنة الوطنية بنشاط إعلامي واجتماعي

ملحوظ ، فضلاً عن دورها في رعاية ذوى الأسرى ، من الناحيتين: المادية والمعنوية .

(٤) كما خصصت الحكومة الكويتية (٨ ملايين) دينار كويتي

لإنفاقها على الأسرى والمفقودين. (٥٤).

(٥٤) حول هذا الموضوع ، راجع : اللواء حسام سويلم - في الذكرى الثالثة

للعُدوان العراقي على الكويت - الكويت تمكنت من استعادة

(٥) أنشأ مجلس الأمة الكويتي - البرلمان - لجنة تحت مسمى

"لجنة المرتهنين والأسرى" كما انبثق عن نفس المجلس مكتب

للتنسيق بين جهود العاملين في مجال الأسرى .

... كما نحى أيضاً تلك الجهود الشعبية ، التي تتلاحم مع

الجهود الحكومية لمواجهة "قضية الأسرى" . فقد ترجمت

"هذه الجهود الشعبية في أكثر من صورة، منها :

(١) الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب .

(٢) صندوق التكافل لرعايا أسر الشهداء والأسرى .

(٣) رابطة أهالي الأسرى .

(٤) كما شكّلت هيئة شعبية ضمت (٢٧) جمعية نفع عام

تحت مسمى "الهيئة الشعبية للتضامن مع الأسرى

والمفقودين" .

وضعها الطبيعي خلال فترة قصيرة بعد الحرب (٢) - مقال منشور

بجريدة (الوفد) "القاهرة" بالعدد ٢٠٠٨ - السنة السابعة - الصادر

في ٣ أغسطس ١٩٩٣ م - ص ٧ .

... ومما تقدم لا يمتنعنا من أن نأمل - وفى الأمل رجاء - فى أن تساهم الجهود العالمية والعربية والإسلامية فى حل قضية الأسرى^(٥٥) سواء أكانت جهوداً فردية لرؤساء وملوك الدول العربية والإسلامية والصديقة ، التى لها علاقات مع (العراق) . وسواء أكانت جهوداً جماعية فى إطار جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة .

(٥٥). ومعنا فى ذلك :

- الأستاذ سليمان النهدي - خواطر أب لأسير كويتي ١ - مقال منشور بمجلة (العربي) "الكويتية" - العدد ٤١٤ الصادر فى مايو (آيار) ١٩٩٣ / ذى القعدة ١٤١٣ هـ - ص ٣١ .
- الأستاذ "النائب" مبارك فهد الدولة (رئيس لجنة المرتهنين والأسرى بمجلس الأمة الكويتي) - فى الاستطلاع الذى أجراه الأستاذان : ماضى الخميس وإبراهيم الخالدي - مجلة (العربي) "الكويتية" - العدد ٤١٧ - أغسطس . آب) ١٩٩٣ م / صفر ١٤١٤ هـ - ص ٤٣ .

- ٥٦ -

... وفي الختام .. نتطلع إلى أن تنجح هذه
الجهود - جميعها - في استرداد الأسرى الكويتيين
لحرياتهم الشخصية .
تلك الحريات .. التي نأمل أن نراها في الحياة .

ملحق :

=====

- ١ - تسلسل زمني موجز لقضية الأسرى •
- ٢ - رسالة على لسان أسير كويتي
إلى بطل " أم المهالك " •
- ٣ - مقالة طقي الضوء على فكر :
(صدام حسين) حول موضوع
الأسرى •

تسلسل زمني موجز لقضية الأسرى *

* ٢ / ٨ / ١٩٩٠: العراق يغزو دولة الكويت، ويأسر آلاف من أفراد الجيش والشرطة الكويتيين، كما يعتقل عددا كبيرا من المدنيين.

* ٧ / ١٢ / ١٩٩٠: العراق يخضع لضغوطات عالمية، ويطلق سراح الرهائن الأجانب المحتجزين لديه، دون الإشارة إلى آلاف من الأسرى الكويتيين لا يزالون محتجزين في معتقلاته.

* ١٨ / ٢ / ١٩٩١: القوات العراقية تبدأ حملة منظمة داخل الكويت تعتقل خلالها آلاف الكويتيين العزل وتنقلهم إلى العراق.

* الأشهر الأولى للتحرير: دفعات كبيرة ومتسارعة من أسرى الكويت يعودون إليها بعد إطلاق سراحهم، ولا تزال مجموعة كبيرة منهم تحت قيد الأسر.

* ٢٦ / ٩ / ١٩٩١: أمير البلاد في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يقول: «باسم الكويت وشعبها أخاطب ضمير العالم لتخليص أسرانا».

* ١٨ / ١٠ / ١٩٩١: مبعوث الجامعة العربية إلى بغداد عبد الله آدم يعرب عن ثقته بإطلاق الأسرى الكويتيين في الفترة القليلة المقبلة.

* نقلا عن :

* ١٧ / ١٢ / ١٩٩١: الجمعية العامة للأمم المتحدة
تتبنى بأغلبية «١٥٥» صوتاً مقابل صوت واحد هو
العراق قراراً يدعو بغداد لإطلاق جميع الأسرى
ويدين انتهاكات الحكومة العراقية لحقوق الإنسان.

* ١ / ٤ / ١٩٩٢: الكويت تقدم لأمين الجامعة
العربية قائمة منقحة تحمل أسماء «٨٥٠» أسيراً
محتجزاً لدى النظام العراقي، وأرجعت نقصان
عددهم إلى عدم توافر المعلومات الكافية في القائمة
السابقة.

* ٨ / ٤ / ١٩٩٢: رئيس وفد ما يسمى بالمجلس
الوطني العراقي يعترف بوجود أسرى كويتيين في
سجون نظامه خلال اجتماع برلماني في «ياوندي»
ويعتبر هذا أول اعتراف رسمي عراقي بوجود
الأسرى.

* ٢٥ / ١١ / ١٩٩٢: مبعوث الجامعة العربية إلى
بغداد رشيد إدريس يقول إن قضية الأسرى ليست
«سهلة».

* ٨ / ١ / ١٩٩٣: إدريس يؤكد أن السلطات
العراقية لم تتمكن من زيارة أي مكان يوجد فيه أسرى
الكويت.

* ١٠ / ٥ / ١٩٩٣: ملك المغرب الحسن الثاني يتابع
وساطته للإفراج عن الأسرى الكويتيين.

ملحق رقم (٢)

رسالة على لسان أسير إلى صدام حسين

- * تخيل مؤلف هذا الكتاب أنه أحد الأسرى الكويتيون -
- فى حرب الخليج الثانية - الذين مازالوا محجوزين - حتى الآن -
- فى سجون النظام العرابى .. فكتب .. يقول ...

رسالة .. إلى ..

بطل "أم المهالك" ... صدام... العرب والمسلمين

... أخى .. فى العروبة .. أخى .. فى الإسلام .. بطل "أم

المهالك "صدام .. العرب.. والمسلمين... بعد السلام .. الذى
لا تعرفه طبيعتك (البشرية) العداونية .

أبدأ حديثى معك.. بأننى ترددت كثيراً فى الكتابة إليك -

أسف لفخامتكم - فى القلب الكثير، وفى العقل أكثر. الكثير من

الحزن والهم والغم يملأ القلب ، والأكثر منه، ذلك الكم الهائل من

علامات الاستفهام الذى يبحث العقل عن إجابة لها، فلا يجد سوى

تحليلات وتبريرات يعجز العقل عن ترجيح إياها . ولذلك سأفتح لك

قلبي .. وعقلي .. وأتحدث إليك - أى لفخامتكم - بدون التفرقة بين مايملاً القلب من آلام وبين مايملاً العقل من فكر مشئت : بين ماتعلمناه وعرفناه عن العروبة والإسلام ؛ وبين ماحدث منذ الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ م وحتى الآن .

هل أهدأ حديثى - معكم - عما تركته حرب الخليج الثانية - والتي نأمل أن تكون الأخيرة - من جروح غائرة فى وجدان العرب والمسلمين . ولاشك فى أن هذه الجروح سيتكفل ببحثها والكتابة عنها المؤرخون فى مؤلفاتهم ودراساتهم فى سنوات عدة قادمة . ولكن يكفينى - هنا - أن أذكر فخامتكم بأن المؤرخين لن يجدوا لهذه الجروح مكاناً ، إلا فى "أسود" صفحات التاريخ - العربى والإسلامى ، بل قل - إن شئت - التاريخ الإنسانى .

* أما المحللون .. فسيجدون أنفسهم حيارى ، أمام نوعية من البشر .. وصلت إلى درجات دنيا فى الوحشية ، ودرجات دنيا فى التفكير والتعقل ، ودرجات دنيا فى التعصب والتعنت. مما دفعهم دفعاً إلى ارتكاب جرائم يشيب لها الولدان، ويقشعر منها الوجدان. جرائم أذت الصغير قبل الكبير ، والنساء قبل الرجال .

فالأطفال ثُقبَت جماجمهم بالرصاص، والكبار فُتت عيونهم، ونُشرت أطرافهم وهم أحياء بالمناشير، والنساء - حتى العجائز منهن - أغتصبن، والجميع - الصغار والكبار، النساء والرجال - نلقوا في أحواض أحماض كاوية.

وإذا حاول الباحثون أن يفسروا سر ذلك، فلن يتفقوا على شيء: فقد يرى البعض أن السر يكمن في أن "الجاني" شقيق "للمجنى عليه" في العروبة والإسلام، وأراد - أي الجاني، بوصفه الشقيق الأكبر، والأضخم، والأقوى - أن يؤدب شقيقه الأصغر، لأنه منع عنه "المصروف"، أو لم يستطع أن يجاريه في طلباته غير المعقولة. وقد يرى البعض الآخر أن السر يختبئ وراء ضعف النفس البشرية، التي لاتشبع من أي شيء. فصحيح أن المجنى عليه "كان كريماً مع الجاني إلى حد كبير"، ولكن لماذا لا يستولى الجاني على خزائن المال - المملوكة للمجنى عليه - دون أن يرهق "الجاني" نفسه في طلب "عطاء" من الشقيق؟! ودون أن يضع نفسه في موضع المستجدي اللعوج، والذي ألح كثيراً في السؤال؛ ولم يشبعه أي

"عطاء" ..

.. وقد يرى البعض أن السر يستتر وراء "التخلص من جيش بلغ المليون" ، مما جعله يشكل تهديداً صارخاً لـ "كرسى الحكم". فلم يكن ثمة مفر من إلهاء هذا الجيش بـ "حرب جديدة" ، وإلهاء الشعب بـ مشروع قومي جديد هو إضافة رقعة أرضية "جديدة" ثرية بالذهب الأسود "لأراضى الجانى" . ولكن هذا التفسير - الأخير - يعيبه أن الحرب الجديدة كانت ضد شقيق فى "العروبة" و"الإسلام" ، ولم تكن ضد "عدو" للعروبة ولا "لإسلام" . فالأخذ بهذا التفسير "يمحو" كل ماسطرته الأقلام من كتابات تبحث عن : روابط العروبة والإسلام ، ويقضى على الرواسب التى خلفها الاستعمار" . كما أن انتصار هذا التفسير الأخير يمحو كل ما ارتفعت به - إلى عنان السماء - الحناجر فى الخطب المنبرية التى تشدق بها أبناء - بل وزعماء - العروبة والإسلام ، على مر التاريخ ، القديم منه والحديث. فقد أرهقت الحناجر فى التغنى بالعروبة و" القومية العربية ، و"الإسلام" كرابطة توطن هذه القومية...

ولكنك ياسيادة الرئيس لم تشأ أن تترك الباحثين والمؤرخين حيارى، حيث طرحت على بساط الفكر العربى "نظرية عسكرية تكتيكية جديدة" فسرت بها - تفسيراً المعياً- سر غزوك

للكويت ، حيث أوضحت أن "التكتيك العسكري" يتطلب ، لكى نحارب (عدو العرب) إسرائيل ، أن نمر - أولاً - على الكويت ، تطبيقاً لنظرية "أضرب القريب .. يخاف البعيد" .. وهذه النظرية "العسكرية التكتيكية" ، لم يفهمها - للأسف - عتلى حتى الآن ، وسمعت - وأنا فى معتقلاتك ، المخصصة للأسرى الكويتيين - أن هذه النظرية لم تقنع العالم ، بل أنها لاتقنع طفلاً صغيراً .. ومناسبة العسكرية ، لأعرف حتى الآن مؤهلاتك العسكرية ، إذ يقال - والعهد على الراوى - أنك لم تحصل على مؤهل عسكرى ، لذا تأتى أفكارك العسكرية ، بعيدة - كل البعد - عن كافة العلوم العسكرية ، فهى أقرب إلى فنون البلطجة .

أخى فى العروبة.. وفى الإسلام .. صدام العرب والمسلمين :

... هل أحدثك - فخامة الرئيس - عن الآثار النفسية للغزو

العراقى للكويت ؟

لامراء فى أن ذلك سيشغل أذهان المختصين فى الدراسات الاجتماعية والنفسية . ولكن يكفينى - هنا ، لضيق المقام ، واحتراماً لوقت فخامتكم - أن أشير إلى أن هذه الآثار ستظل

صدمتها في نفوس كل الكويتيين ، بل كل العرب . ولكن أكثر من تأثر - بهذا الغزو العدواني الغريب على الفكر الإنساني - هؤلاء الأطفال الكويتيين الذي تفتحت عيونهم في صباح يوم أسود في تاريخ البشرية ، ألا وهو - كما تعلم ، سيادة الرئيس - يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م؛ على رعب بشري ضد ذويبهم ، وضد أراضيهم ، وضد أعراضهم .

ومر الغزو وجاء النصر، واستردت الأرض .. ولكن بقيت محفورة في الذاكرة .. ذاكرة هؤلاء الأطفال .. آثار هذا الغزو الفاشم .. آثار المناظر المرعبة التي كُتب عليهم أن يشاهدوها دون ذنب اقترفوه - هم وذويبهم - إلا ذنب "الجوار" بجانب بلد شقيق - في العروبة والإسلام - قُدِّر له ، أن يتولى زمام السلطة فيه - ولا تؤاخذنى - "إنسان" .. غريب الأطوار؛ غريب التصرفات .. بلغ حبه للسلطة وصولاً إلى السلطة .. كل مبلغ . حتى هانت .. أمام هذا الحب علاقة المصاهرة .. فقتل "الصهر" .. في حادث مؤلم" .. وهانت أمام هذا الحب .. علاقة "الجوار" .. فأردت أن تبتلع "ثروة البلد الشقيق" .. تحت ستار من الإسلام .. والإسلام من هذا التصرف برئ براءة الذئب من دم ابن يعقوب ..

ولكنك - يافخامة القائد هدفت - بفعلتك هذه "تدعيم
سلطانك" في الشرق الأوسط .. وفي الخليج العربى .

وعلى كل حال ، لم تكن هذه المناظر المرعبة ، هى المؤثر
الوحيد فى نفسية أطفال الكويت، بل يضاف إلى ذلك، أثر
استشهاد: القريب .. والصديق .. والأب .. والأم .. والأخ، وما له
من أثر .. يحوه الزمن .. مهما طال .

...أخى فى العروبة والإسلام.. أبو هدى.. الذى
تمهد له الطريق.. لخلافتك.. فى حكم "الجمهورية
العراقية" ..

يمكنك أن تساهم فى إعادة البسمة، فى عيون أطفال أبرياء..
هم أبناء الأسرى الكويتيين- ومحدثك، أحد هؤلاء الأسرى - يمكنك
أن تسعد - بعض الشئ - قلوب : أم .. وأخت .. وأب .. وأخ ..
قلوب مازالت تهنو نحو.. عودة عزيز لديها.. أغلقت أنت.. دونه..
أبواب الأسر ..

.. وأعدك - بوصفى أسيراً - أنتى سأساهم فى إعادة هذه
البسمة، فلن أحدثهم عن البشاعة.. والوحشية.. التى شهدت فى
سجونك: سجن أبو غريب ومعتقل الرضوانية والراشدية وسجون
تكريت وبيجى، ومعتقل المشاتل، وسجون البصرة، ووزنانات بغداد

الإنفرادية، وفي مبنى المخابرات العامة في منطقة الأعظمية في بغداد .

نعم لن أزيد ما بأهلى من آلام نفسية ، بحديثى معهم عن التعذيب الذى مارسه عسكري الغازى فى لحوم أخوانى الأسرى ، ولما حدث لى من كسور فى عظامى نتيجة المعاملة غير الكريمة التى قوبلت بها فى معسكر إعتقالى .. الذى تغير أكثر من مرة كان فى بادئ الأمر فى الكويت المعتقل الذى استحدثه جندك إبان الغزو فى "مشاتل العمرة" فى وطنى الحبيب الكويت حيث حول عسكري المزارع النموذجية المملوكة لهيئة الزراعة والثروة السمكية "الكويتية" إلى معتقل .. وكأن جندك يقولون لنا - نحن الأسرى - نحن سناكلهم كما يأكل السمك الكبير الصغير .. لن أحدثهم عن التعذيب الذى شهده هذا المعتقل ، وخاصة تعذيب النساء ... الذى لم يكن له أى مبرر إلا مبرر "العقد النفسية" التى تحتاج إلى مجلدات لتفسيرها.. لأنه إذا كان تعذيبى .. وتعذيبى إخوانى من الأسرى الرجال ، له ما يبرره .. من أنكم كنتم تريدون الحصول على معلومات تفيدكم فى "أم المهالك" - معذرة - أقصد "أم المكارك" - فتعذيب النساء ليس له مبرر على الإطلاق .. بل أنه .. يتناقض مع

ما هو معروف عن العرب من: شهامة .. ومناسبة العرب.. أود أن أقول لك- يافخامة القائد- أن ما حدث من غزو للكويت.. بجيشك الجرار.. وما كشف عنه من سلوكيات.. لا يتفق مع الكثير من صفات العرب المعروفة مثل: الشجاعة.. ومناصرة القريب والصديق وغير ذلك.. إذ لم تكن شجاعة منك- ولا تؤاخذنى - أن تسطو على الكويت ليلاً كاللصوص .. وتسرق "الأخ" و "الصديق" .. فلا مناصرة.. بل "مناصبة"- نسبت إلى النصب ومعدرة لكل اللغويين- أقصد أنك فخامة القائد المفرار "نصبت" على العرب جميعهم.. فقد خدعت حكماء العرب.. وأغريت - بالوعد - سفهاء العرب، خدعت - مَنْ خدعت - فحينما قلت أنك لن تحارب الكويت .. وأغريت - مَنْ أغريت حينما وعدت بأنك ستقسم الغنائم معهم .

أخى فى العروبة .. وأخى فى الإسلام .. صدام العرب والمسلمين ..

.. لقد صدمت العرب حقاً وصدمت المسلمين فعلاً .. صدمت العرب بخديعتك .. لرؤسائها وزعمائها .. حينما قلت - وقولك الباطل - بأنك لن تقدم على عمليات عسكرية ضد الكويت .. ولكنك أقدمت .

وصدمت العرب.. حينما "أوهمتهم" بأنك تعد العدة لتحرير
"فلسطين العربية".. فزاغ بصرك على وطني الحبيب "الكويت
العربية".. فأقدمت على فعلتك.. التي لأجد لها وصفاً سوى أنها
فعلة غير إنسانية.. بكل معاني الإنسانية.. وصدمت المسلمين -
أيضاً- حينما تذرعت بحجج إسلامية.. لتبرير غزوك الكويت..
حجج يعلم الله أنها مجرد غطاء "ديني".. لـ"مطلب" سياسي
وقعت أنت فيه.. فبحثت عن "عمامة الدين" لترتديها..
ونسيت أنك.. كنت بالأمس القريب.. تحارب دولة إسلامية- أيضاً-
لا.. لشيء.. إلا لإلهاء شعبك وجيشك.. عن تجاوزاتك.. وعن
أرصدتك في البنوك الأجنبية.. وعن- معذرة إن كنت صريحاً معك-
جرائمك الداخلية.. والتي أتذكرها.. كلما تذكرت وجه صديق لي
عراقي.. كان يقول لي.. "نحن نتعجب من أن يكون في
بلد عربي لقب (وزير سابق) لأننا في العراق..
لا يوجد هذا اللقب.. لأن عندنا- أي في العراق إما
وزير في الحكم.. وإما مرحوم في القرافة - فكل من
يعترك الوزارة يتوفى إلى رحمة الله".. هذا.. غيظ من

فيض.. جرائمك الداخلية.. التي لا تريد أن تتدخل فيها.. المهم أنك بعد أن ألهمت شعبك وجيشك في حرب ضروس.. فاجأت العالم.. بأنك تنازلت عن.. كل ما كنت حصلت عليه.. ولك ما كنت تتمنى الحصول عليه.. من حريك مع "إيران" .

فباسم "الإسلام" حاربت شقيقتك المسلمة (إيران).. وباسم الإسلام.. غزت شقيقتك العربية المسلمة (الكويت).. وطني الحبيب..

والإسلام .. في كافة الأحوال منك بريئاً .. براءة الذئب من دم ابن يعقوب . ومع ذلك .. فإننى أستحلفك باسم "العروبة" .. وباسم "الإسلام" .. أن تبادر .. بمبادرة طيبة .. قد تغفر لك .. بعض خطاياك .. في حق العروبة .. وفي حق الإسلام .. هذه المبادرة هي: فك أسر الكويتيين-الذى يخاطبك الآن أحدهم- وأرجو ألا تصدم العرب.. ولا المسلمين مرة أخرى .. بإصرارك على الاحتفاظنا - نحن الأسرى- كـ"ورقة سياسية" .. تلعب بها.. فنحن الأسرى.. لا ذنب علينا ولا جريرة لنا في شطحاتك السياسية .. التي لم تفلح .. ولن تفلح .. في إدخالك التاريخ ..

كـ"قائد للعروبة .. والإسلام" .. إلا من الأبواب الخلفية ..
 وبوصفك "أكبر معول هدم" لكيان العروبة.. ولـ"صرح الإسلام" ..
 وإننى إذ أشكركم - سيادة الرئيس - على سعة صدركم ..
 لقراءة خطابه هذا آمل - وفى الأمل الرجاء - أن تعود إلى
 عروبتك وإسلامك مرة أخرى .
 والسلام على مَنْ اتبع .. أخلاق العرب الكريمة .. والتزم
 بتعاليم الإسلام ..

٢ أغسطس ١٩٩٣م

معتقل الرشدية فى :

١٣ صفر ١٤١٤هـ

ذكرى اليوم الأسود

المرسل/ أخوك فى العروبة..

وأخوك.. فى الإسلام

أسير من.. أهلاء الكويت "العربى المسلم"

ملحق رقم (٣)

مقالة تلقى الضوء على فكر صدام حسين

حول موضوع الأسرى (*)

مطامع الزعامة و.. اللعب بالنار

الزعامة على طريقة القرصنة العسكرية

فى غفلة من الزمن .. زحف إلى كرسى الحكم ، زحف على
جثث أصدقائه قبل أعدائه فابتلى الشعب بحكمه «العسكرى» رغم
أنه لم يدرس العسكرية فى أى أكاديمية عسكرية وإنما يدعى علمه
بأصولها وفروعها، ويبدو أن هذا العلم يقف عند قواعد
«البلطجة» ونن «القرصنة» يؤيد ذلك ويؤكد أنه لم يدخل
حرباً إلا وخرج منها متهوراً محسوراً ، ولكن ماذا يفعل ؟ فهو يريد
أن يلفت أنظار شعبه عن مساوئ حكمه وعن خزائنه التى امتلأت

(*) نشرت هذه المقالة فى الباب الذى يكتبه مؤلف هذا الكتاب بمجلة عرب

الكويتية العدد ٤٢ الصادر فى أبريل ١٩٩٤ .

بأموال حصيلة النهب والقرصنة فلم ير أمامه سبيلاً سوى إغراق بلاده
فى حروب مستمرة وجعل هذه الحروب مشروعاً قومياً لبلاده ، فقبل
أن يفسل يده من دماء حرب الخليج الأولى أشعل نيران حربه الثانية
حيث اتجه بجيوشه صوب الشقيق والجار والصدى يعتدى عليه ليلاً
تماماً كما يفعل اللصوص بعد أن اتفق مع شرذمة من الحكام الذين
يبحثون لهم عن أدوار أكبر من حجمهم الطبيعى يلعبونها فى
المنطقة، إذ اتفق الزعيم والبطل المغوار مع صغار كبار القوم
على توزيع القنص بعد اقتناصه.. لكن تأتى الرياح بما لاتشتهى
السفن فيخرج هذا الحاكم من المعركة التى اشتعلت نتيجة لعبه بالنار
مهزوماً مقهوراً هزيمة منكرة لم يعرفها التاريخ من قبل ورغم ذلك
مازالت أحلام الزعامة تراود هذا البطل المغوار فتارة نجده يدفع
ببعض الجواسيس إلى الكويت يزعم أنهم أسرى ومرتهنون كويتيون
كما نجده - تارة أخرى - يحتفظ بالأسرى والمرتهنين الكويتيين
الحقيقيين كورقة أخيرة قد تساعد على اجتياز أزمة ما، وما أكثر
أزماته وما أفدحها ، وتارة ثالثة نجده يجرى مناوشات على الحدود
الدولية بين دولته والدولة الشقيقة، بهدف الإثارة وتحقيق مكاسب
داخلية محدودة .

صحيح أن هذه المناوشات يقف لها البلد المعتدى عليه
«الكويت» بالمرصاد.. وصحيح أنها «أفعال صهيانية» لكننا
نأمل إيقاف هذا الزعيم عند حده من خلال وقوف المجتمع الدولي
والعربي والإسلامي تجاه هذه الأفعال وقفة أكثر حزمًا ، حتى لاتندلع
شرارة «حرب» **ثالثة في الخليج** ، نتيجة لعب بعض «الصبيان
بالنار» ..

ويبدو أن هذا الزعيم نسى أنه سيدخل التاريخ الأسود للعالم
المعاصر باعتباره صاحب أكبر هزيمة تاريخية، وأن جيوشه التي كان
يشار إليها بالبنان، منيت بشر هزيمة بفضل خيبته العسكرية ،
وسوء تقديراته لعواقب نزواته غير المشروعة .

آخر الكلام :

الحرية الشخصية أثمن مافي الحياة وفي أمل يصبو إليه
مئات الأسرى والمرتهنين الكويتيين في سجون النظام العراقي فإلى
متى يُسمح النظام العالمي الجديد باغتيال حرية هؤلاء ؟ .
الأطفال المشاكسون المتمردون ، لا يصح أن نعاملهم بالرقعة
واللطف فقد ينصلح حالهم بالشدة والعنف .

المجتمع الدولي في ظل النظام العالمي الجديد ، عليه أن
يظهر ثوبه من قذارة صغار كبار القوم ..

وعلى الله قصد السبيل ،

أول مايو ١٩٩٤م

طنطا (مصر) في :
٢٠ ذى القعدة ١٤١٤هـ

الدكتور

محمود العادلى

الغفرس

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
المقدمة	٥
احترام .. الحرية الشخصية للإنسان .. ضرورة :	٥
عدم تقيد حريات الأفراد إلا لضرورة	٩

الفصل الأول

الأحكام العامة لأسرى الحروب	١١
(١) القتال بين طائفتين من المسلمين لا يبيع احتجاز أسرى	١١
(٢) عدم جواز الأسر إلا فى الحروب الدفاعية	١٣
(٣) وجود احترام إنسانية الأسير	١٨
- الأسر لا ينفى عن الأسير صفة الإنسانية	٢٦
- الانحياز نحو إسترداد الأسير لحرته الشخصية	٢٦
- إطلاق سراح أسرى الحرب	٣٠
- القاعدة العامة: الإفراج عن الأسرى ، وإعادتهم إلى	
الوطن عند انتهاء الأعمال العدائية	٣٠
- الاستثناء : إعادة الأسرى المرضى والجرحى ومن فى	
حكمهم قبل انتهاء الأعمال العدائية	٣١

الموضوع	الصفحة
(ب) المجازاة على جرائم الحرب	٣١
خلاصة: الشرائع السماوية والقوانين الوضعية تتوافق على	
ضرورة حماية الأسير	٣٣
الفصل الثاني	
الأسرى الكويتيون نموذجاً تطبيقياً	٣٤
* تساؤل مردود عليه	٣٤
(١) من غير المجائز شرعاً للعراق أن يحتجز أسرى ما	٣٥
(٢) لا يجوز للعراق البادي بالعدوان أن يحتفظ بأسرى ما	٣٥
المجتمع الدولي يستنكر الغزو العراق للكويت	٣٦
ثالثاً : العراق إنتهك القواعد القانونية وتعاليم الشرائع	
السماوية المتعلقة بمعاملة الأسرى	٣٧
(١) الاعتداء على المدنيين العزل من السلاح واحتجازهم	
كأسرى ورهائن ، بدون مقتضى	٣٨
(٢) معاملة العراق للأسرى تخالف القواعد المقررة في	
هذا الشأن	٤٣
رابعاً : العراق لم يلتزم بالأحكام الخاصة بانتهاء الأسر	٤٧
- وشهد شاهد من أهلها	٤٨

الموضوع	الصفحة
خلاصة : العراق يستخدم الأسرى كورقة سياسية	٤٩
خامساً : النظام العراقي ارتكب جرائم دولية بشأن	
الأسرى ومن فى حكمهم	٥٠
خلاصة وخاتمة	٥٢
ملحق :	٥٧
١ - تسلسل زمنى موجز لقضية الأسرى	٥٨
٢ - رسالة على لسان أسير كويتى إلى بطل أم المهالك "	٦٠
٢ - مقالة تلقى الضوء على فكر صدام حسين حول	
موضوع الأسرى	٧٢
المحتوى	٧٥
للمؤلف	٧٩

للمؤلف

أولا : المؤلفات المستقلة :

١ - حق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة
في القانون الوضعي و الفقه الإسلامي - * مساهمة في
بناء نظرية عامة لحق الدفاع * - رسالة دكتوراه - في
الحقوق - مقدمة لكلية الحقوق - جامعة القاهرة - عام
١٩٩١ .

٢ - النيابة الإدارية في مفترق الطرق - الطبعة الأولى
- ١٩٨٦م - دار الكتاب الجامعي بالقاهرة . (نفذ)
٣ - الإرهاب و العقاب - شرح للقانون الجنائي
للإرهاب - طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م . -
الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م - دار النهضة
للعربية - بالقاهرة .

٤ - القوانين الجنائية الأصلح للمتهم - ماهيتها .
و آثارها - الطبعة الأولى - ١٩٩٣م / ١٤١٤هـ -
دار النهضة العربية بالقاهرة .

٥ - احترام الحرية الشخصية . لأسرى الحرب -
الأسرى الكويتيون نموذجا تطبيقيا - دراسة مقارنة في
الشرائع السماوية و القوانين الوضعية .. الطبعة الأولى

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

ثانيا : الابحاث :

- (١) مدلول و مبررات و ضمانات .. نظرية الضرورة .. و صوابط خضوع الإدارة العامة للقانون - منشور مجله المحاماة (التى تصدرها نقابة المحامين المصرية) - ع ٦٥ ، ٥ - س ٦٥ - نوفمبر و ديسمبر ١٩٨٥م - من ص ١٥٦ حتى ص ١٥٠ .
- (٢) مدلول رابطة التبعية كشرط لقيام مسئولية المتبوع عن فعل تابعه - منشور بمجلة المحاماة - ع ٩ ، ١٠ - نوفمبر و ديسمبر ١٩٨٥م - من ص ١٣٨ حتى ص ١٥٠ .
- (٣) قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتهم - منشور بمجلة المحاماة - ع ١ ، ٢٤ - س ٦٦ - يناير و فبراير ١٩٨٦م - من ص ٦٩ حتى ص ٩٢ .
- (٤) السلطة التأديبية بين متطلبات الإدارة و مقتضيات العدالة - منشور بمجلة المحاماة - ع ٩ ، ١٠ - نوفمبر و ديسمبر ١٩٨٨م - من ص ٦١ حتى ص ٧٧ .
- (٥) قانون العقوبات الاقتصائى و القوانين المؤقتة و رجعية القانون الجنائى الأصلح للمتهم - منشور

- بمجلة المحاماة - ١٤ ، ٢ - س ٦٨ - يناير و فبراير
١٩٨٨م - من ص ٦١ حتى ص ٩٨ .
- (٦) استجواب الشهود فى المسائل الجنائية
بين الاعتبارات الإنسانية و مقتضيات العدالة - منشور
بمجلة المحاماة - ع ٩ ، ١٠ - نوفمبر و ديسمبر ١٩٨٦م
- من ص ٤٩ حتى ص ٦٨ .
- (٧) حقوق الإنسان بين الفكر القانونى الوضعى
و الشريعة الإسلامية - منشور بمجلة المحاماة ع ٣ ، ٤
- مارس و أبريل ١٩٩٠م - من ص ١٢٤ حتى ص ١٣٤ .
- (٨) الدولة فى الإسلام .. بين الحقيقة و الافتراء -
منشور بمجلة (الفيصل) السعودية * - العدد
٢٠٠ - صفر ١٤١٤هـ / (يوليو ، أغسطس) ١٩٩٣م
- من ص ١٢ حتى ص ١٦ .
- ثالثا : مقالات فى : الفقه الإسلامى و القانون
الوضعى ، و قضايا المجتمع العربى و الإسلامى :
- (١) على هامش : منصب مدير النيابة الادارية -
جريدة الجمهورية (القاهرة) - ٥/٧/١٩٨٦م .
- (٢) الفساد الإدارى .. و الخلاص منه - جريدة
الجمهورية - ٢١/٢/١٩٩٢م .

٣ ، الاعدام العلنى و نظامنا القانونى - جريدة
" الأهالى " (القاهرة) - ٢٥ / ٣ / ١٩٩٢م - و نشر
مفسر المقال بجريده (وفد الدلتا) " المصرية " - عدد
أبريل ١٩٩٢م .

٤ ، نواب المجلس بين القانون و الاعتبارات السياسية
- جريدة " الأهالى " - ١٢ / ٢ / ١٩٩٢م .
(٥) سيمفونية الشرعية . و احترام المنصة العالية
- جريدة الجمهورية - ٢٨ / ١ / ١٩٩٢م . و نشر نفس
المقال بجريدة (وفد الدلتا) " المصرية " - عدد
فبراير ١٩٩٢م .

(٦) النموذج السعودى للحكم الإسلامى - جريدة
" المسلمون " (السعودية) ، و لقد ظفر هذا المقال
بجائزة أحسن رسالة ، التى تمنحها الجريدة المذكورة .
و لقد نشر نفس المقال بمجلة " المجلة العربية " -
السعودية - العدد ١٧٨ س ١٦ - الصادر فى نى
القعدة ١٤١٢هـ / مايو - يونيو ١٩٩٢م .

(٧) على عبد الرازق . و الإسلام و أصول الحكم -
جريدة الجمهورية - ١ / ٧ / ١٩٩٢م .

(٨) شرعيه الجامعة الأهلية - جريدة " الجمهورية "

- ١٤/٣/١٩٩٢م .

(٩) الإرهاب بين الغطاء الدينى . . والأهداف السياسية - مجلة " الوطن العربى " - التى تصدر بباريس (فرنسا) - عدد ١٦/٧/١٩٩٣م . و نشر نفس المقال بجريدة " الجمهورية - ٢/٨/١٩٩٣م . كما نشر - كذلك - بجريدة " وفد الدلتا " - عدد أغسطس ١٩٩٣م - و بجريدة " النبأ " (القاهرية) - العدد ٢٠٠ - السنة الخامسة - الصادر فى ٢٧/٢/١٩٩٤م .

(١٠) الأحزاب السياسية . . والمعارضة للمعارضة - جريدة الجمهورية - ٣٠/٨/١٩٩٣م ، و نشر نفس المقال بجريدة " مايو " (القاهرية) - ١٦/٨/١٩٩٣م .
(١١) الإسلام يستكر . . التطرف . . والإرهاب - جريدة " وفد الدلتا " - عدد " مايو " ١٩٩٣م . و نشر نفس المقال بجريدة " الناس " (التى تصدر بمدينة طنطا بمصر) - عدد ديسمبر ١٩٩٣م .

(١٢) نياميت القللى . . رسائل بدون عنوان - جريدة الجمهورية - ٧/٦/١٩٩٣م .

(١٣) الإرهاب و الفساد . . بين . . العممة و الخصمة - جريدة " وفد الدلتا " - يوليو ١٩٩٣م .

(١٤) الدور الحقيقي للحوار الفكرى .. فى مكافحة الإرهاب - جريدة " الأهرام " (القاهرية) - ٢٨ ١٩٩٣م .

(١٥) السعودية .. و التزاوج بين العروة و الإسلام - مجلة (عرب) " الكويتية " - عدد أكتوبر ١٩٩٣م .
(١٦) الإرهاب .. جريمة لا تغتفر - جريدة الجمهورية - ٩/٣/١٩٩٣م .

(١٧) مشروع لوقاية الشباب من الإرهاب - جريدة " الأهرام " - ١٧/٣/١٩٩٣م . و نشر هذا المقال أيضاً بجريدة " النبأ " - العدد ٢٠١ - السنة الخامسة - الصادر فى ٦/٣/١٩٩٤م .

(١٨) مبارك .. قائد الأمل و العمل - جريدة الجمهورية - ٢١/٧/١٩٩٣م .

(١٩) العلاج الفعال .. لأمراض الأمة الإسلامية - جريدة (وفد الدلتا) - عدد سبتمبر ١٩٩٣م .

(٢٠) الشورى .. ركن ضرورى للحكم الإسلامى - مجلة " عرب " (الكويتية) - عدد نوفمبر ١٩٩٣م .

(٢١) العلمانية .. و الخلط بين الاوراق - مجلة (الأهرار) - جمادى الأولى / نوفمبر ١٩٩٣م . و نشر

- نفس المقال بجريدة "النور" (القاهرة) - ٥/٨/١٩٩٢م
- كما نشر بجريدة "الناس" التي تصدر بطنطا - عدد مارس ١٩٩٤م -

(٢٢) الفكر .. بين الحرية و الفوضى - جريدة الجمهورية - ١٤/١٢/١٩٩٣م •

(٢٣) الحوار الوطنى .. حركة بعث جديدة - جريدة "الأهرام" - ٢٨/١٢/١٩٩٣م •

(٢٤) الإرهاب و التطرف .. و موقف الإسلام و المسيحية منهما - مجلة "عرب" (الكويتية) - ع ٣٩ - رجب ١٤١٤هـ / يناير ١٩٩٤م •

(٢٥) سيادة القانون .. و سيادة الشرعية الإسلامية - مجلة "عرب" (الكويتية) - العدد ٤١ - رمضان ١٤١٤هـ / مارس ١٩٩٤م •

(٢٦) ملعونة تلك الرصاصات - (حول حوادث الحرم الإبراهيمى ، الحاصل فى رمضان ١٤١٤هـ / مارس ١٩٩٤م) - جريدة الجمهورية - ٩/٤/١٩٩٤م • و نشر نفس المقال

بجريدة "النبا" تحت عنوان : "رصاصات تريد وأد السلام فى ليل مظلم قبل بزوغ فجر جديد" - ٢٧/٣/١٩٩٤م •

(٢٧) الحوار الوطنى .. إبن جديد للديمقراطية -

- جريدة " الأهرام " - ٢٣/٢/١٩٩٤م • و نشر نفس
المقال بجريدة " الجمهورية " - ١٦/٣/١٩٩٤م •
كما نشر بجريدة " النبأ " في ٢٠/٢/١٩٩٤م •
(٢٨) الصيام وسيلة وقائية لأمراض النفس البشرية -
جريدة " النبأ " - ٦/٣/١٩٩٤م •
(٢٩) مطاعم الزعامة •• و اللعب بالنار - مجلة
" عرب الكويتية " - العدد ٤٢ - شوال ١٤١٤هـ/
ابريل ١٩٩٤م •

=====

رقم الايداع بدار الكتب المصرية :

٩٣/٨٢٩٥

LS.B.N :

977 - 00 - 5675 - 8



الدكتور محمود الحارثي

☆ ☆ حصل على الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة عن رسالته للدكتوراه المعنونة : "حق الدفاع أمام القضاء الجنائي" - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي - مساهمة في بناء نظرية عامة لحق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي.

● عمل وكيلاً للنيابة الإدارية ، ثم مدرساً مساعداً ثم مدرساً للقانون الجنائي حتى الآن . بجامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بطنطا (مصر) .

☆ ☆ عضو بالجمعيات العلمية التالية :

- الجمعية المصرية للقانون الجنائي .
- "الشعبة المصرية للجمعية الدولية للقانون الجنائي" .
- الجمعية المصرية للقانون الدولي .
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

● جمعية السنهورى للشريعة والقانون (تحت التأسيس) .

☆☆ صدر له عام ١٩٨٦ م كتاب :

"النيابة الإدارية فى مفترق الطرق".

☆☆ وفى عام ١٩٩٣ كتاب "الإرهاب ... و .. العقاب".

☆☆ له العديد من الأبحاث فى :

القانون المدنى، والقانون الإدارى، والقانون الدستورى،
والقانون الجنائى، والشريعة الإسلامية. (نشرت معظمها فى
مجلة المحاماة التى تصدر عن نقابة المحامين المصرية ، ابتداء
من عام ١٩٨٥م.)

☆☆ له العديد من المقالات منشورة فى بعض الجرائد المصرية،
والعربية، منها مقال: "النموذج السعودى للحكم
الإسلامى" - الفائز بجائزة أحسن رسالة التى تمنحها جريدة
"المسلمون (السعودية) العدد ٣٧٣ - الصادر فى ٢٤
رمضان ١٤١٢ هـ / ٢٧ مارس ١٩٩٢ م .

● ودراسة بعنوان "الدولة فى الإسلام .. بين الحقيقة والافتراء"
- المنشورة بمجلة (الفصل) "السعودية" - العدد ٢٠٠ -
الصادر فى صفر ١٤١٤ هـ (يوليو/ أغسطس) ١٩٩٣ م .

● يكتب باب "الملتقى" بمجلة عرب الكويتية منذ عام ١٩٩٣
وحتى الآن .

هذا الكتاب ..

يكشف جرائم النظام العراقي ضد الأسرى الكويتيين .. فهو يثبت
- بالنصوص الدينية والقانونية ، والوثائق والمستندات - عدم
أحقية العراق في احتجاز أي أسرى كويتيين .

لأن النظام العراقي ،

- خالف الشريعة الإسلامية ببدنه قتالا مع دولة إسلامية .
- بل إن النظام العراقي ارتكب جرائم حرب عديدة ، منها :
- * الاعتداء على المدنيين العزل من السلاح واحتجازهم
كأسرى حرب أو رهائن بدون مقتضى .
- * مخالفته أحكام اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى .
- * الإرهاب الدولي الذي مارسه النظام العراقي ضد المدنيين
الكويتيين وضد الرعايا الأجانب الموجودين في الكويت .

*** * لكل ذلك نامل - وفي الأمل رجاء -**

**في أن تتضافر كافة الجهود العربية والدولية
مع الجهود الكويتية - الرسمية والشعبية -
للافراج عن الأسرى الكويتيين ، الذين ليس
لهم ذنب في أن يكونوا "ورقة سياسية"
يلعب بها النظام العراقي ليحقق شطحاته
السياسية.**

المؤلف